١ مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر : دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب الليبرالى فى مصر ..

د. اميمة عبود*

يأتى مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر محملاً بدلالات ومدلولات جديدة ، وكاشفاً عما يدور فى إطار هذا الخطاب من نقاش وجدال بين تياراته واتجاهاته المختلفة. ليثبت بجدارة الدور المحورى الذى تلعبه المفاهيم وتحولاتها وتجددها وتطوراتها وانزوائها وظهورها مرة أخرى ، أخذاً فى الاعتبار العلاقة بين السياقات المتعددة للمفاهيم والمبادئ أو الأسس التى تحكم المفاهيم فى إطار الخطابات الفكرية المختلفة ، وفى داخل الخطاب الفكرى الواحد.

وانطلاقاً من ذلك ستحاول هذه الورقة :

أولاً : عرض ملامح مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر الأنجلو أمريكى ، وبصفة أخص فى إطار الجدل الدائر بين أنصار الاتجاه الليبرالى – Liberals ، وأنصار الاتجاه المجتمعى – Communitarians.

ثانياً : التعرف على استعمالات مفهوم المواطنة فى بعض نصوص الخطاب الليبرالى الجديد فى مصر، والتى تشمل تحليلاً لجريدة الوفد ، ونشرات جمعية النداء الجديد ، ومجلة الديمقراطية ، وجريدة نهضة مصر.

ثالثاً : استخلاصات نظرية حول استعمالات مفهوم المواطنة فى كلا الخطابين.

أولاً : مفهوم المواطنة فى الخطاب الغربى الليبرالى المعاصر

يقصد هنا بالخطاب الليبرالى الغربى المعاصر الخطاب الفكرى النظرى والفلسفى ، وهو الخطاب الذى تحكمه مسلمات عصر التنوير الأوروبية ، ويركز على أولويات الليبرالية فى السياسة كالحكم المدنى والتسامح والضمير والسعادة ، وتستخدم هذه المفاهيم وغيرها فى

* أتوجه بالشكر إلى الأستاذتين المتميزتين ؛ الأستاذة شادية عبد العليم والأستاذة مروة عبد العزيز على مشاركتهم بالمساعدة فى إتمام البحث.

إطار الاعتقاد بحتمية التقدم ، ورفض الدين باعتباره يمثل مرحلة الطفولة البشرية. ولهذا الخطاب أبعاده التاريخية وظروف تكوينه الخاصة. ولا يشذ مفهوم المواطنة عن المفاهيم الفلسفية الأخرى التى نشأت معه فى دائرة فلسفة الأنوار كالحرية والتسامح والتقدم والعلمانية ، بل ويتداخل معها.

وتظهر هنا خصوصية مفهوم المواطنة على مر تاريخ هذا الخطاب ، وما يثيره من تداخل وتشابك ، أو تلك الثنائية التقليدية بين المثل والقيم الليبرالية ، والإجراءات الديمقراطية. بعبارة أخرى بين القيم والمثل الليبرالية وعلى رأسها حقوق الحرية ، والتطبيق السليم لقواعد اللعبة الديمقراطية ، كما أن تطوير الديمقراطية أصبح تدريجياً يشكل الأداة الرئيسية للدفاع عن حقوق الحرية. ويرى البعض[١] أن العلاقة المتبادلة بين الليبرالية والديمقراطية هى علاقة ممكنة لأنهما تنطلقان من نقطة مشتركة من الفرد ، فالليبرالية والديمقراطية كلتاهما ترتكزان إلى فهم فردانى أو فردى للمجتمع. إلا أن الفرد من وجهة النظر الليبرالية ليس هو نفسه من وجهة النظر الديمقراطية ، على الرغم من أنهما مفهومان فرديان ، أو بصورة أكثر دقة ، ليست المصلحة الفردية التى تسعى الليبرالية إلى صيانتها هى نفسها التى تريد الديمقراطية حمايتها.

فالليبرالية والديمقراطية تختلفان فى أسلوب فهمهما لعلاقة الفرد بالمجتمع ، فحيث تقوم الليبرالية باستئصال الفرد من الجسم العضوى ، وتجعله يعيش خارج رحم الأم ، مقحمة إياه فى العالم المجهول والمملوء بالمخاطر ، والذى يقوم على الصراع من أجل البقاء. تعيد الديمقراطية ربطه ثانية بآخرين من أمثاله حتى تتوفر فرصة بناء المجتمع من اتحادهم ، لا ككل عضوى ، بل كتآلف واجتماع بين أفراد أحرار[٢].

ويشهد مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر مراجعة واهتماماً كبيراً وأبعاداً جديدة ، فى ظل ما يحدث من تحولات سياسية واجتماعية وثقافية فى العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى الداخل والخارج فى المجتمعات الغربية ، وكان على رأس هذه التحولات الرهان أو التحدى الذى أصبحت تمثله ظاهرة التعددية الثقافية - multiculturalism فى تلك المجتمعات ، والتى دفعت إلى إعادة التفكير فى الديمقراطية[٣] - rethinking the democracy. وهذا بدوره من الناحية السياسية يشير إلى مفهوم الديمقراطية المتعددة الثقافات - multiculturalism/ pluriculturalism democracy ؛ وهو مفهوم شديد الاتساع ، يعنى التفكير فى بعض الشروط والقواعد التى تسمح بالتوفيق بين متطلبات الديمقراطية - وعلى رأسها حكم الأغلبية- وواقع عدم التجانس الاجتماعى والثقافى ، ومسألة عدم وجود ضمان لاحترام حكم الأغلبية للأقلية التى هى إفراز لهذا الواقع غير المتجانس بشدة[٤].

ويتكون المجتمع الديمقراطى المستقر والعادل - على حد قول "رولز – J.Rawls" – من مواطنين أحرار ومتساوين ، ولكنهم منقسمون ومختلفون فيما بينهم ؛ نظراً لما يتبنونه من مذاهب متعارضة سواء كانت دينية أو فلسفية أو أخلاقية[٥]. إذن وجود مواطنين "أحرار ومتساوين" يمثل الشرط الأساسى لوجود نظام سياسى يتصف بالديمقراطية الحقيقية. ومن ثم أصبحت العلاقة بين مفهومى الديمقراطية والمواطنة تثير العديد من التساؤلات النظرية فى إطار هذا الخطاب الليبرالى مثل : من هو المواطن الحر والمتساوي؟ ما الذى يفترض أن يكون عليه هذا المواطن فى إطار الديمقراطية المتعددة الثقافات؟.

وبمراجعة مفهوم المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر ، وخاصة فى السياق الجديد للديمقراطية المتعددة الثقافات ، بعيداً عن السياق التقليدى للدولة القومية ومؤسساتها الليبرالية الديمقراطية ، نجد أن مفاهيم أخرى تم استدعاؤها وكان لابد من إعادة تعريفها أو فهمها وهى بمثابة القيم والأعمدة الأساسية للتقليد الديمقراطى الليبرالى مثل مفاهيم التمثيل النيابى ، والمشاركة ، والسيادة ، والهوية ، والحياد السياسى ، والاستقلالية الفردية ، والمساواة فى علاقتها بالحرية.. وغيرها.

وقد أصبح الشغل الشاغل للخطاب الليبرالى المعاصر هو بناء رؤية معيارية لمفهوم المواطنة ، تتلاءم وسياق عدم التجانس الثقافى الاجتماعى ، وفى ظل عدم قدرة النظريات التقليدية (النفعية والديمقراطية..) على ضمان الحقوق والحريات الفردية بالشكل المطلوب.

ولا يزال يربط الخطاب الليبرالى بين الديمقراطية والمواطنة ، فالديمقراطية هى نظرية ممارسة المواطنة ، والمواطنة هى علاقة سياسية تعرف وتحدد معنى الديمقراطية ، وأى أزمة يتعرض لها أحد المفهومين تعتبر أزمة للآخر. وتؤكد العلاقة بين الذات والمواطن والمؤسسات الديمقراطية على أن أى أزمة ديمقراطية هى فى الأساس أزمة مواطنة[٦]. كما أن النظرية الليبرالية لم تنجح فى إيجاد نموذج للمواطنة يصلح -ولو حتى نظرياً- فى ظل هذا المجتمع المتعدد الثقافات بعيداً عن الديمقراطية.

يمكن القول إنه فى إطار النظام السياسى الليبرالى يستطيع كل مواطن – أياً كانت انتماءاته ورؤاه الثقافية المختلفة لما هو خير (والخير هنا ليس بمعنى الفضيلة ولكن بمعنى قيمة المواطنة) المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر فى العملية السياسية ، وإن الديمقراطية الليبرالية هى النظام السياسى الوحيد الذى يسمح ولو بشكل متراضٍ بإقامة مجال عام متعدد الثقافات. وهو ما أسماه "رولز" بالقاعدة الأساسية لحرية التعبير بما يضمن الانفتاح على الخطابات المختلفة والمتصارعة[٧].

ويعتبر مفهوم العدالة فى الإنصاف -الذى جاءت به نظرية "رولز" الشهيرة- مفهوماً سياسياً للحق أو العدل ، الذى ينصرف إلى المؤسسات الرئيسية فى الحياة السياسية والاجتماعية ، وليس إلى مفهوم عام لمعنى الوجود ككل. ويتضمن هذا المفهوم السياسى للعدالة المحتوى التاريخى للدفاع عن بعض الحقوق والحريات الأساسية. كما يستوحى هذا المفهوم السياسى للعدالة بعض الأفكار ذات الطبيعة السياسية للخير بمعنى القيم السياسية التى يحملها المواطنون ، ويدافعون عنها ، والتى تتضمن رؤيتهم للأشكال والأنماط المختلفة للحياة الصالحة ، ولكن دون إجبارهم ، أو فرض أى مذهب شامل ميتافيزيقى أو دينى أو ... إلخ عليهم. بمعنى آخر لابد للأفكار المقبولة للخير أن تحترم حدود المفهوم السياسى للحق أو العدل[٨].

وينبع هذا مما أسماه "رولز" بالتفكير المتوازن - equilibrium reflection بين الأحكام والمبادئ المتداخلة والمتصارعة للأطراف والتى تنتج من التأمل والتفكير حول هذه المبادئ والأحكام ؛ باعتبارها شروطاً مسبقة وأولية لتحقيق العدالة. ولكن هذا التوازن ليس مستمراً أو ثابتاً ولكن عرضة للاضطراب والاهتزاز ؛ طبقاً للنتائج المترتبة على اختيار هذه الشروط فى ذلك الموقف الافتراضى التعاقدي. أو بسبب بعض الحالات الخاصة التى قد تدفعنا إلى مراجعة كل أحكامنا. بالرغم من أن كل الأطراف بذلوا أقصى ما فى وسعهم للوصول إلى شروط متجانسة وصالحة لتحقيق العدالة الاجتماعية[٩].

ويسعى مفهوم العدالة فى الإنصاف -وهو المفهوم المحورى الآن فى الخطاب الليبرالى المعاصر- إلى تأكيد مبدأ التسامح فى مواجهة أى خطاب آخر فى المجال العام ، فهو شكل من أشكال أو صيغ التعايش un modus vivendi فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية الغربية أى بمثابة اتفاق أو تعاقد طوعى بين أطراف متصارعة ومتنازعة مما يسمح لكل جماعة فى إطار هذا الاتفاق بالبحث عن الخير الخاص بها. من أجل تحقيق نوع من الاستقرار والاتحاد والالتحام والعدالة فى المجتمع الديمقراطى الدستورى ، من خلال الفكرة التى أسماها "رولز" الاتفاق حول المذاهب المتعارضة overlapping consensus ، وهو ليس مجرد اتفاق عام ، وإنما هو انصهار كل هذا فى مفهوم العدالة فى الإنصاف ، الذى يتفق والمنطق العام لمواطنين أحرار متساوين ، ويتمتعون بالرشادة والعقلانية[١٠].

ويتضح مما سبق أن الخطاب الليبرالى منشغل بمفهوم المواطنة فى مرحلة ما بعد الدولة القومية post national بكل تعقيداتها المختلفة[١١]. وتتميز هذه المرحلة ببعدين : أحدهما

داخلى ويتعلق بازدياد وتصاعد حجم التجانس الثقافى فيما بين من يقطنون المجتمعات الليبرالية الديمقراطية الغربية ، وثانيهما خارجى ويتعلق بالاتجاه نحو العولمة السياسية ، والذى يطرح بدوره مدى ولاء وإخلاص المواطنين والرعايا تجاه المؤسسات القومية.

ويشير البعض إلى أن الرابطة المدنية تضعف وتتدهور عندما تكون الهويات الجماعية تحت القومية infra-national متصارعة ، وفى حالة التحدى المتبادل؛ أيًا كانت مصادرها وقوانينها ، ليس فقط على مستوى التعبير السياسى الرسمى (النقاش والتصويت والتظاهر) ، ولكن فى كل ما يتعلق بشروط الحياة اليومية مما قد يهدد الاستقرار السياسى والاجتماعى فى المجتمعات الليبرالية المعاصرة[١٢]. ويؤكد البعض الآخر على ذلك بالقول بأننا نعيش فى مجتمعات فيها نوع من الحراك الاجتماعى والسياسى والجغرافى بشكل لم يشهده تاريخ الإنسانية من قبل ، ومن ثم فإن أعضاء هذه المجتمعات ليس لديهم أى علاقة أو رابطة دائمة بالمجتمعات التى ولدوا فيها. فهم حاملو هويات هشة أو ضعيفة ، وارتباطات عابرة ، وانتماءات هشة ، ويقود ذلك إلى مسألة الهوية السياسية[١٣].

ومن هنا بدأ يرتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الهوية السياسية التى طرحت كوسيلة يمكن من خلالها أن يصل الأفراد لحل لتلك الاختلافات الناجمة عن خصوصياتهم الثقافية. وأصبحت فكرة الديمقراطية المتعددة الثقافات تفرض البحث عن تصور للمواطنة يتلاءم وفكرة تعدد الولاءات والانتماءات. أما فيما يتعلق بالبعد الخارجى فيشير الخطاب الليبرالى هنا إلى مسألة العولمة والكوكبة السياسية ، والتى يمتد تأثيرها إلى وعلى جميع الدول فى الوقت المعاصر[١٤].

ومن هنا بدأ الخطاب الليبرالى المعاصر يتحدث عن المواطنة المتعددة الثقافات multicultural citizenship ، وأصبح البحث عن نموذج ديمقراطى يتلاءم مع المجتمع المتعدد الثقافات ومن ثم فنظرية المواطنة تمثل إشكالية أساسية فى إطار هذا الخطاب[١٥]. وذلك فى إطار الجدل أو النقاش الدائر فيما بين أنصار الاتجاه الليبرالى ، وأنصار الاتجاه المجتمعى وهما اتجاهان ليبراليان ، ولكن لكل منهما تصوره المختلف للعلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الديمقراطية. وسيتم ذلك من خلال ثلاثة مستويات : **أولاً** : مفهوم كل تيار عن الذات self ، **ثانياً** : البناء القيمى أو المعيارى لمفهوم المواطنة ، **ثالثاً** : المؤسسات الليبرالية أسسها ودورها وغايتها.

فبالنسبة **للمستوى الأول** : فهو المستوى الأنثربويولوچى والذى يركز على تعريف

الذات ، فأى خطاب فكرى يعمل فى إطار مجموعة من التصورات حول طبيعة الأفراد أو الأشخاص المكونين لهذا الخطاب ، وحول طبيعة العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ، وحول طبيعة الواقع الاجتماعى المكون من عدة مؤسسات وكيانات اجتماعية وعمليات معقدة.

نجد هناك مقولتين أو تصورين لمفهوم الذات التى تتأسس عليها الغايات السياسية لدى كل من التيارين ، فبالنسبة للتيار الليبرالى فلديه تصور عن ذات منعزلة the unencumbered self حيث يذهب التيار الليبرالى فى تصوره للفرد إلى اعتباره كائناً مستقلاً هو غاية فى حد ذاته ويتمتع بكل حرياته[١٦]. ويتسم هذا الفرد الحر بأنه قادر على التحكم بذاته ، وعلى تحقيق رؤيته للخير المختارة بحرية ، وبشكل تطوعى مستقل ، ومن ثم فإن الذات فى رؤية التيار الليبرالى تتحكم بنفسها كفاعل أخلاقى بشكل مستقل عن السياق المجتمعى الذى توجد فيه؛ فهى أسبق من المجتمع.

فليس المجتمع هو الذى يضفى المعنى الأخلاقى على الفرد ، ولكن الأفراد هم الذين يحددون ما يكون عليه المجتمع من الناحية الأخلاقية. ويمتلك الفرد ذاته ؛ فهو ليس كياناً أخلاقياً وليس جزءاً من كيان اجتماعى أكبر ، بل هو الذى يمتلك نفسه وذاته ، وهو أيضاً يمتلك شخصيته وقدراته.

أما بالنسبة للتيار المجتمعى فهو ينادى بالذات المندمجة the embedded self ، وينتقد بشدة التصور الليبرالى عن الذات المجردة والمنعزلة ، إلا أنه يرى أن مفهوم الليبرالية عن الجماعة والصالح العام ضعيف وغير كاف[١٧]. فالأفراد لا يخلقون مصلحتهم ولا يختارونها ، ولكنهم يجدون مصلحتهم مشتركة تلقائياً مع باقى أعضاء المجتمع ، وكل شخص يسعى لاكتساب الفضائل الاجتماعية من أجل اكتشاف وتحقيق غايات كافة أفراد المجتمع. وكل فرد - سواء كان رجلا أو امرأة - يجد مصلحته هى نفس مصلحة الأفراد الآخرين فى المجتمع ، وأن ما يسمى بالحقوق الطبيعية أو الفردية هو محض خيال[١٨].

ويرى أنصار الاتجاه المجتمعى أنه من غير المستطاع أن يستقل الأفراد وينفصلوا عن أهدافهم وارتباطاتهم ، كما أن بعضاً من أدوارنا تتحدد من خلال كوننا مواطنين فى دولة أو أعضاء فى حركة أو أنصار قضية ما... [١٩] ، أى تتحدد هويتنا بشكل ما من خلال المجتمعات التى ننتمى إليها ومن ثم لابد وأن يكون لنا دور فى تحديد أهداف وغايات تلك المجتمعات ، وهذا ما أكده "ماكنتير" بأن ما هو خير لأى فرد لابد وأن يكون هو خيراً لكل شخص يتشابه معه فى نفس الأدوار أو الوظائف ، لأن ما يخص حياة أى فرد يتداخل مع حياة الآخرين فى

المجتمع الذى ينتمى إليه ويحدد هويته سواء كان هذا المجتمع هو الأسرة أو المدينة أو القبيلة أو الأمة أو الحزب أو قضية ما.. مما يخلق نوعا من الاختلاف الأخلاقى ، أو الخصوصية الأخلاقية[٢٠].

ويتضح من ذلك أن التيار المجتمعى يعارض المقولة الخاصة بإبعاد الذات عن سياقها الاجتماعى الذى توجد فيه ، فهذه الذات غير متجذرة فى مجتمعها فهى سابقة على أى وجود تاريخى أو اجتماعى أو قيمى أو ثقافى ، بل وليس لها مجتمع أصلى أوَّلى يمكنها الرجوع إليه[٢١]. ويتحدث التيار المجتمعى عن الفرد كجزء من السياق الاجتماعى ، والسياق هنا ليس محل اختيار ، ولكنه اكتشاف لا يتم بشكل فردى ، ولكن من خلال وسائل اجتماعية[٢٢].

المستوى الثانى : ويتعلق بالبناء القيمى والمعيارى لمفهوم المواطنة والمواطن ، فالذات تتحول إلى مواطن من خلال الالتزام العام تجاه المجتمع ، وما يرتبط به من مجموعة من الحقوق والواجبات. وينتج التصور الليبرالى – بتياريه المختلفين – عن مفهوم المواطنة – بشكل مباشر – عن تصوره للذات من الناحية الأنثربويولوجية ، ويقصد هنا بالمواطنة البناء المعيارى والقيمى للذات فى المجال العام[٢٣]. ومن خلال العلاقة بين المستويين الأنثربويولوجى للذات والمعيارى للمواطنة يظل المجتمع هو المكان الذى يمكن أن تمارس فيه المواطنة.

واختلف شكل المجتمع الذى يمكن أن تمارس فيه المواطنة ، وماهية الذات الفردية التى تشكل أو تترجم إلى مواطن ، فالتيار أو الاتجاه المجتمعى يتحدث عن مجتمع متجانس coherence يتأسس على مجموعة من القيم المشتركة التى تكون الهوية الاجتماعية والسياسية ، ويمثل المجتمع المصدر الذى تنتج من خلاله المعايير الأخلاقية التى توجه السلوك الفردي. ويشكل هذا الشعور بالانتماء إلى المجتمع – السياسى أو القومى أو الدينى أو الاثني- الشرط الضرورى لأى حياة أخلاقية للأفراد. ويؤدى أى تصور جديد للفرد إلى تصور جديد للمجتمع ، فهناك من وجهة نظر التيار المجتمعى علاقة ضيقة بين الفرد ومجتمعه الذى ينتمى إليه. وتحدد هذه العلاقة التبرير المعيارى والقيمى لعلاقة الحقوق والواجبات ، أى المكانة الاجتماعية للمواطن.

إن العلاقة بين الذوات والأفراد والمجتمعات علاقة غير منفصلة ، ولا انفصام لها فكل منهما مكون للآخر ، كما أن علاقتهما هى علاقة تدعيم متبادل ، وفى نفس الوقت علاقة توتر وصراع ، كما أنه لا يمكن تقديم أحدهما على الآخر ولذا من الضرورى الحفاظ على توازنهما.

وإن المجتمع هنا هو عبارة عن مجموعة من الصلات الاجتماعية أو الشبكة أو النسيج الاجتماعى الواحد social web ، والذى يختلف عن العلاقة الفردية أو علاقة فرد بفرد one to one bonds ، وتتسم هذه العلاقة بأنها محايدة أخلاقياً ، كما تحمل منظومة مشتركة من القيم الاجتماعية والأخلاقية[٢٤] ؛ ومن ثم اهتم التيار المجتمعى بطرح مفاهيم كالتماسك والالتحام الاجتماعى والثقافة المشتركة ، ونظر إلى مفهوم المواطنة من خلالها.

ويزعم الاتجاه المجتمعى أن الاتجاه الليبرالى يجسد صورة خادعة ومضللة لطبيعة الأفراد لأنها تجتث جذورهم من الإطار الاجتماعى الخاص بهم. وقد ناقش الاتجاه المجتمعى مفهوم العدالة فى الإنصاف لعامل الرشادة ، وانتقده بأنه لا يأخذ فى اعتباره طبيعة الإنسان ككائن اجتماعى فلا يمكن أن نتعامل مع الأفراد ككيانات مستقلة ، ولا يمكن افتراض أن يصبح الأفراد بدون هوية اجتماعية ، فالأفراد دائماً مقيدون بروابط الجماعة ، وبأدوارهم كمواطنين ، ومشاركون فى محيط اجتماعى مشترك دون تقييد أو إلزام ، بل بشكل طبيعى ، وهذا عكس ما جاء به "رولز" فى الموقف الأصلى ، فمن خلال التعهدات والالتزامات الاجتماعية تتحدد هوية الفرد[٢٥].

أما الاتجاه الليبرالى فهو يتحدث عن مجتمع مجزأ ومنقسم fragmented ، وأن المجتمع الجيد ليس هو المجتمع الذى تحكمه أهداف وغايات مشتركة ، فبالنسبة لهم المجتمع الجيد ليس إلا مجرد إطار لضمان الحقوق والواجبات والحفاظ على الحريات ، ومن خلاله يتمكن الأفراد من تحقيق غاياتهم وأهدافهم المستقلة سواء بشكل فردى ، أو من خلال التجمعات التطوعية. كما أن المجتمع الجيد فى التصور الليبرالى هو المجتمع الذى تحكمه مبادئ القانون وأيضاً مبادئ العدالة أو الحق right ، وهى مبادئ يتم الوصول إليها بشكل إجرائى وبعدها تصبح مستقرة ودائمة ، كما أن هذه المبادئ لا تفترض أى شكل أو تصور أو رؤية خاصة لما يجب أن يكون عليه شكل الحياة العادلة أو الصالحة لأفراد المجتمع[٢٦].

وانتقد الاتجاه الليبرالى نظرة الاتجاه المجتمعى فهم يعتقدون أن فكرة المجتمع أو الوطن مهمة ، ولكن ليست ضرورية ، حيث تتنافى فكرة الهوية المجتمعية -وهى فكرة عقيمة- مع تعدد الرؤى المختلفة للخير والتى هى أحد المسلمات الأساسية فى المجتمعات الليبرالية الحديثة ، وكاستجابة فلسفية لمظاهر التعددية pluralism التى ميزت شكل العالم الحديث. حيث شهدت المجتمعات الغربية المتقدمة تعددية دينية وتعددية فى القيم الأخلاقية ، مما ترتب عليه منافسة وصراع شديد بين الرؤى والمفاهيم المختلفة للخير good ، وكانت هناك حالة

من اليأس لعدم القدرة على الوصول إلى نظرية للخير تجمع بين كل هذه المفاهيم المختلفة والمتصارعة ، ومن ثم أيد ودافع الاتجاه الليبرالى عن سياسة التسامح toleration ، والتى تسمح بوجود أشكال مختلفة للحياة الصالحة والجيدة.

وترتب على ذلك أن الأولوية من وجهة نظر الاتجاه المجتمعى للالتزام بالانتماء فى مواجهة أولوية الحقوق التى يدافع عنها الاتجاه الليبرالى ، وذلك لأن الذات الفردية فى حقيقتها هى ذات جذور وأساس اجتماعى ، إلا أن بعض الأفراد لا يعتقدون أن ما يملكونه من مواهب يأتى من المجتمع مما يدفعهم فى بعض الأحيان إلى حد تدمير هذا المجتمع وقيمه لأنهم ليسوا إلا كائنات مستقلة مجتثة من جذورها[٢٧].

من الواضح أن الاتجاه المجتمعى يعطى الأولوية للواجب duty على الحق right ؛ لأن الواجب يحدد ما هى الأدوار الاجتماعية أو ما يجب أن تكون عليه تلك الأدوار ، وكذلك شكل العضوية فى المجتمع ، فالحق لا يحث على الفعل ، أما الواجب على العكس يعرفنا بالمجتمع ، ويحثنا على العمل والفعل كمواطنين من أجل المجتمع[٢٨].

وحتى يكتمل البناء المعيارى لمفهوم المواطنة لابد من الإجابة على السؤالين التاليين : من أنا؟ (وهو المتعلق بمعرفة الذات) ، وما الذى يجب أن أفعله؟ وهنا ترتبط الإجابة بالموضوعات التالية : مسألة الالتزام السياسى ، والمشاركة السياسية ، وحقوق المواطنة ، والفضائل السياسية. ففى الاتجاه الليبرالى -حيث قيمة الفرد لها الأولوية على قيمة المواطنة- وتصبح المواطنة ليست إلا مكانة status سياسية وقانونية ، فهى حق وليست واجبًا من خلال الالتزام باحترام حقوق الآخرين ، والمشاركة فى الشئون العامة للمجتمع ، وهذا يعبر عن المعنى السلبى للحرية. وتصبح الفضيلة الأولى لدى هذا الاتجاه هى قيمة الاستقلالية ، ووجود نظام للحقوق يضمن هذه الاستقلالية فى المجتمع.

أما الاتجاه المجتمعى فقيمة المواطنة أعلى من قيمة الفرد فهى نوع من الفضائل يتم ممارستها بقدر من الفاعلية والإيجابية وهى ممارسة عامة وليست خاصة ، فهى فضيلة مدنية تمارس فى المجتمع من خلال علاقات التضامن بين أفراده ، وأن المشاركة الفعالة فى المجتمع السياسى هى أحد العناصر الأساسية لإيجاد حياة صالحة للأفراد ، فهى فضيلة تخرج من المجال الخاص لتدخل فى المجال العام. وتتجسد هذه الفضيلة فى معنى الخير المشترك ، وحب الوطن وهو الذى يعبر عن المعنى الإيجابى للحرية. وتصبح الفضيلة الأولى لهذا الاتجاه هى وجود ذات مندمجة فى مجتمعها حيث تدعم التقاليد التاريخية لهذا المجتمع الخير المشترك

لأفراده[٢٩].

ومن ثم انشغل الخطاب الليبرالى بتياراته الفكرية المختلفة بالبحث عن صيغة توفيقية بين قيمتى المسئولية والاستقلالية ، أو بعبارة أخرى بين المواطنة والفردية.

المستوى الثالث : ويتعلق بالإطار المؤسسى ، ويتأثر هذا المستوى بالتغير فى قيمة المشاركة والالتزام السياسى ، حيث يتغير النمط المؤسسى أو السياسى بتغير نموذج المواطنة.ويمثل المستوى المؤسسى الفضاء الذى تتحقق فيه فكرة المواطنة بشكل عملي.

وفى هذا الإطار ينطلق الاتجاه الليبرالى من الافتراض التالى وهو أن الأفراد فى المجتمعات الليبرالية الديمقراطية لديهم رؤى مختلفة ومتعددة ، بل وأحياناً متعارضة ومتصارعة لما هو خير مشترك ، ولشكل الحياة الجيدة أو الصالحة[٣٠] ؛ ومن ثم فإن الدولة والمؤسسات السياسية تستمد شرعيتها من كونها محايدة سياسيًّا ، فى مواجهة هذا الكم الهائل من التصورات والمفاهيم الفردية المختلفة حتى تصبح هذه الدولة قادرة من الناحية السياسية على إحلال السلم الاجتماعى والحفاظ على النظام[٣١].

أما بالنسبة للاتجاه المجتمعى فالدولة هى نتاج للخير المشترك والفضائل الموجودة فى المجتمع وهى التى تدافع عنه أيضاً ، ويرفض التصور المجتمعى فكرة الحيادية المطلقة للمؤسسات فهى فكرة مختزلة معياريًّا ، ومضللة وخادعة سياسيًّا ، وغير مرضية اجتماعيًّا[٣٢].

ثانياً : مفهوم المواطنة فى بعض نصوص الخطاب الليبرالى الجديد فى مصر

عندما تنتقل المفاهيم من ثقافة إلى أخرى تتغير معانيها فى الاستخدام ، حتى لو كان هناك اتفاق لغوى عليها ، ولما كانت المفاهيم تراثاً حيًّا لا يتكفل بتفسيرها إلا طرق استخدامها أو استعمالها فى الخطابات المختلفة ، ورؤية كل خطاب لواقعه ، وكيف يستخدم مفاهيمه فى رؤية هذا الواقع والتعامل معه. ويصبح التساؤل هل ينشغل الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر - السياسى والفكرى - فى تصوره لمفهوم المواطنة بما يدور فى الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر حول مستويات وأبعاد المواطنة ، فى إطار الجدل الدائر بين تياراته المختلفة؟.

وللإجابة على هذا التساؤل ستحاول الورقة فيما يلى تحليل بعض وثائق ونصوص الخطاب الليبرالى الجديد ؛ والتى تتمثل فى :

- **تحليل افتتاحية وبعض مقالات جريدة الوفد.**

- تحليل النشرات الشهرية ، ورسائل وندوات ومناظرات جمعية النداء الجديد.
- تحليل افتتاحية وبعض مقالات مجلة الديمقراطية وجريدة نهضة مصر.

١ - حـــزب الوفـــد الجـــديد

تعتبر جريدة الوفد - وهى لسان حال حزب الوفد- أحد المنابر المعبرة عن الخطاب الليبرالى فى مصر ، وقد طرح مفهوم المواطنة فى إطار هذا التصور – الذى يرى أن رابطة المواطنة هى مناط الحقوق والواجبات بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو اللون أو العقيدة- عبر المحاور الآتية :

➢ التأكيد على المدلول التقليدى للحقوق السياسية والدستورية للمواطنين

كان التأكيد على حرية المواطن فى التعبير عن رأيه ، ونبذ مسألة العنف خاصة من قبل رجال الشرطة ، وضرورة إلغاء قانون الطوارئ ، وكافة القوانين المكبلة للحريات والمصادرة لها ، والمساومات على حقوق الإنسان الطبيعية (فى القول والرأى والكلمة والاجتماع والنقد والانتخاب) والتأكيد على حق المواطن فى التظاهر السلمى ، أو الإضراب السلمى الذى لا يعتدى فيه ، وضرورة استخدام أسلوب الحوار مع المسلمين والأقباط ومع الشباب - خاصة جماعة الإخوان - ورفض العبث بحق الشعب الدستورى فى ظل ما يحدث من امتهان لنصوص الدستور ، وقوانين الانتخابات غير الدستورية. وفى إطار الحديث عن الحقوق الدستورية - ومنها حق التعبير عن الرأي- أشار الوفد إلى ضرورة احترام حرية الصحافة فهى المعيار الذى يعبر عن مدى حرية الرأى فى مصر ، وهى أحد الأضلاع التى تكشف الفساد للمواطن ، خاصة فى ظل ما يحدث من تزوير فى الانتخابات. ويطالب الوفد بضرورة كشف هوية الذين يعملون على تزييف وتزوير إرادة الجماهير ، وعمليات التزوير العلنية[٣٣].

ويدخل تحت هذا المحور فى مناقشة مفهوم المواطنة الاهتمام بالمقارنة العامة وغير المحددة للنماذج والأوضاع الديمقراطية الحقيقية فى العالم – وهى شعوب العالم المتحضر والمجتمعات الراقية - بالوضع فى مصر ، أو فى أحيان أخرى بالمقارنة بالخبرة المصرية ما قبل الثورة ، وذلك لفضح انتهاكات الحقوق الدستورية ، والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والتفريط فيها. وذهبت هذه المقارنات إلى الحد الذى جعلت حزب الوفد يتساءل عن الذى يدفع المواطن إلى الهجرة والتخلى عن وطنه ؟ وكانت الإجابة : إذا شعر الإنسان أن وطنه تخلى

عنه ، وإذا شعر المواطن أنه مهان فى بلده فلا رأى له فى شئون هذا الوطن ، ولا حق له فى المشاركة الفعلية فى مصير بلاده ، كما أن هناك ارتباطاً عضوياً بين حرية المواطن واستقلال الوطن.

➢ الاهتمام بمسألة تعديل الدستور ، والإصلاح الديمقراطى والمؤسسى

يرى الوفد أن مسألة تعديل الدستور أو تغييره أو تنقيته بدستور جديد تتوافر فى نصوصه ضمانات الحرية الحقيقية تتصدر المطالب الوطنية الأساسية ، وقد أدى غياب الدستور وضياع الحرية إلى خلل شامل تمثل فى صورة انهيار اقتصادى ، وتدهور كامل شمل جميع المرافق والخدمات. وطالب هذا الخطاب بدستور جديد يضمن الحريات العامة المشروعة ، ويؤكد الديمقراطية ، ويحمى إرادة الأمة من العبث والتلاعب ، وهذا الدستور هو وحده وسيلة المصالحة الوطنية ولن تفلح أى وسيلة أخرى تحاول الالتفاف حول هذا المطلب بل إن محاولات التأجيل والالتفاف تهدر الوقت ، وتزيد الموقف سوءاً. كما انتقد الوفد القول الذى يرى أن الدعوة إلى الإصلاح الدستورى هى عمل من أعمال تزييف إرادة الجماهير ، وأن الديمقراطية الحقة من وجهة نظر الوفد هى لصالح المواطنين والوطن والحاكم ، وكل من ينتسب إلى الديمقراطية ، ويعيش فى ظلها[٣٤].

وفى هذا الإطار كان الحديث عن أى تفكير فى الإصلاح الشامل لابد أن يبدأ من الإصلاح السياسى ، الذى يستتبع تلقائيا الإصلاح الاقتصادى ، فمصر من وجهة نظر حزب الوفد فى حاجة إلى دستور عصرى يحدد مسارات العمل الوطنى ، ويعطى للشعب السيادة الفعلية. فليس من المقبول أن تمضى مصر إلى ما لانهاية على ركائز دستور يفرق بين المصريين ، ويجعلهم شيعاً متنافرة تحت شعار فاسد اسمه تحالف قوى الشعب العامل.

➢ الاحتياجات الأساسية للمواطن المصري

كان المدخل عن الحديث عن احتياجات وهموم وحقوق الإنسان المصرى الأساسية هو افتقاده للحرية ، وأنه لابد من الاهتمام بمعرفة كيف تفرض الديمقراطية والاهتمام بالحرية قبل الاهتمام بالبطون ، وأن الحرية هى التى توفر الطعام والأمان والاستقرار حتى لا يجرؤ إنسان أن يعتدى على حقوق الشعب. والاستقرار هو الحد من موجات الغلاء ، ومساندة المواطن الضعيف فى مواجهة حريق الأسعار ، وإتاحة فرص العمل للشباب ، وتوفير المساكن، وتحقيق الأمن الغذائى ، وأن حياة الإنسان المصرى رخيصة جداً فى بلده ، مما يهدد القيم الخلقية ، والروابط العائلية ، والمبادئ الأساسية التى تفرض على المواطن أن يحترم

النظام والقانون. ألم يحن الوقت لرد اعتبار الشعب المصرى فوق أرضه ؟ ألم يحن الوقت للرجوع إلى الشعب قبل اتخاذ القرارات المصيرية التى يدفع المواطن المصرى قيمة فاتورتها من دمه وماله وعرضه. ويناشد حزب الوفد باحترام الشعب المصرى وحقوقه حتى يحترمه الأشقاء العرب فى بلادهم[٣٥].

➢ حـــدود العمل العـام

ويطالب هنا حزب الوفد أن يوضح للمواطنين حدود المشاركة الإيجابية المسموح بها ، ويتساءل الوفد باستنكار ماذا يتاح للمواطن البسيط من مظاهر التعبير الديمقراطى إذا حرم حق الصياح وحق الكلام ؟[٣٦].

ويتساءل حزب الوفد عن السبيل لكى يتمتع المواطن المصرى بحقوقه ؟ وكيف يستطيع المواطن المصرى الإسهام فى تقرير الخيارات السياسية والاقتصادية لبلاده ، وهو يرى سياسة بلاده ترسم فى الغرف المغلقة ، وتفرض عليه دون أن يكون له حق الاعتراض أو التعليق ؟ فكل مجالس الشعب يتم تشكيلها بالتزوير ، وفى غيبة إرادة الشعب. ويطالب حزب الوفد بمزيد من السلطات للشعب حتى يخرج من قوقعة السلبية واللامبالاة ، والإحساس بالغربة، وهنا كان التأكيد على خطورة سلبية المواطن ، وفقده حماسه للعمل السياسى ، ويرى أن محدودية التمثيل البرلمانى للمعارضة وعدم تداول السلطة هى السبب الأساسى فى ابتعاد الجماهير عن الأحزاب ، وعن العمل السياسى بشكل عام.

ويؤكد حزب الوفد على أن العمل السياسى لا ينمو إلا فى مناخ الحرية ، ولا يزدهر إلا فى أجواء الديمقراطية الكاملة. والعمل السياسى ينفر من الإجراءات القمعية ، ويتلاشى أمام التخويف والترهيب. والسؤال هو كيف السبيل إلى إقامة الجسور بين الدولة والشعب ؟. ويرى حزب الوفد أن هناك فجوة بين الدولة والشعب تضع الناس على حافة اليأس من الإصلاح ؛ مما يضع الدولة على مفترق طريقين عليها أن تختار أحدهما : أما الطريق الأول : فهو الخيار الديمقراطى السليم ، ومؤداه أن ترفع الدولة وصايتها عن الشعب ، وهذا يتطلب وضع دستور جديد يضمن مشاركة الشعب مشاركة جدية فى مصيره ويرفع القيود التى تكبل حركته السياسية والاقتصادية. أما الطريق الثانى : فهو استمرار النظام فى طريق احتكار السلطة ، والاعتماد على البيروقراطية الحكومية ، والمجالس النيابية المصطنعة ، وإهمال الإرادة الشعبية الحقيقية ، ومن ثم يؤكد حزب الوفد نجاح النظام فى دفع المواطن فى خندق الانعزالية.

٢ - جمعية النـــداء الجـــديد

ننتقل الآن إلى طرح آخر للخطاب الليبرالى فى مصر ، وهو جمعية النداء الجديد ؛ حيث كان الشعور بالحاجة الشديدة إلى بلورة فكر تنموى ليبرالى يستجيب لتحديات العصر ، ويجتذب إليه كل العناصر من النخبة العامة فى مصر ، التى يمكن أن تلتف حوله ، وتؤمن به ، بصرف النظر عن انتماءاتها الحزبية السابقة أو الحالية ، هو الذى دعا مجموعة من المثقفين المصريين -ومن أجيال متعددة- إلى المبادرة بتشكيل جمعية ثقافية ، تكون بمثابة منبر للفكر الليبرالى كما يتبلور فى العقد الأخير من العشرين.

لقد تم تسجيل جمعية النداء الجديد وهى جمعية ثقافية وليست حزباً سياسيًّا فهى لم تنشأ وفقاً لقانون الأحزاب وإنما وفقاً لقانون الجمعيات المصرى فى أغسطس ١٩٩١م ، وعكف مؤسسوها - وعلى رأسهم الدكتور "سعيد النجار" الاقتصادى الليبرالي- منذ ذلك الحين على تجهيز مقرها ، وتدبير التمويل اللازم لها ، وضم المزيد من الأعضاء من المثقفين وأساتذة الجامعات والإعلاميين ورجال الأعمال ، والشرط الوحيد للعضوية هو الإيمان بمبادئ الجمعية ، والقدرة على تحقيق أهدافها.

ووفقاً للوثيقة الفكرية للجمعية الصادرة لدى تأسيسها فى عام ١٩٩١م ، وللكتيب الأول الذى أصدرته الجمعية فى يونيو ١٩٩٢م فإنها جمعية ثقافية أسست من أجل "التأثير فى الفكر المصرى من أجل الوصول إلى تحرير شامل للنظام الاقتصادى والسياسى والاجتماعى فى مصر على نحو يكفل العيش الكريم للشعب الكادح ويحقق العدالة الاجتماعية ، ويرسى قواعد الديمقراطية السليمة"[٣٧].

ولا يمكن البحث عن مفهوم المواطنة إلا فى إطار الأفكار التى صاغتها الجمعية ، والتى يقوم عليها نموذج التنمية كما تطرحه فى عدة مبادئ :

أولاً : التحرير الاقتصادى والصناعى والزراعى ، بمعنى أن الجمعية تؤمن بأن النظام الاقتصادى الكفء هو النظام القائم على المشروع الخاص ، والمبادرة الفردية والحرية الاقتصادية.

ثانياً : العدالة الاجتماعية ، بمعنى وجود علاقة وثيقة بين الكفاءة الإنتاجية فى إطار الحرية الاقتصادية وبين العدالة الاجتماعية ، فالكفاءة شرط ضرورى مسبق لتحقيق العدالة .

ثالثاً : العدالة بين الأجيال ، بمعنى ضرورة ألا تسفر عملية التنمية عن إضعاف الطاقة الإنتاجية الكلية للمجتمع ، مما يهدد قدرة الأجيال المقبلة على التنمية. وهذا واضح فى

مسألتين : السكان ، وكذلك مسألة الموارد الطبيعية.

رابعاً : التحرير السياسى ، بمعنى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، خاصة وأن هناك علاقة وثيقة بين التحرير الاقتصادى والسياسى ، ومن الصعب تنفيذ إستراتيجية متكاملة للتحرير الاقتصادى دون أن يقترن ذلك بإصلاح سياسى يكون من شأنه تقوية المؤسسات الدستورية، وتحقيق التوازن بين السلطات ، وحماية حقوق الإنسان ، ووضع الضوابط والضمانات التى تحول دون الافتئات عليها ، وضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى.

خامساً : التحرير الاجتماعى ؛ بمعنى العقلانية ، وأن تكون التنظيمات الاجتماعية كلها انعكاساً لمكتسبات العقل فى العلوم الاجتماعية أو الإنسانية كافة. وأن التنمية ضرورية بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو العقيدة.

وهكذا شكلت جمعية "النداء الجديد "خطاباً ليبرالياً جديداً ذا طابع ثقافى وفكرى فى مصر، وهو يسعى إلى بلورة الفكرة الليبرالية وتجسيدها فى سياسات تنموية محددة ، فى ظل الليبرالية الجديدة. وتسعى جمعية "النداء الجديد" - على حد قول مؤسسها "سعيد النجار" (وهى جمعية ثقافية ليبرالية) - إلى تنمية اقتصادية ذات وجه إنسانى ، ومعنى ذلك أن مبدأ الحرية الشخصية والمبادرة الفردية ونظام السوق هذه - جميعاً الشرط - الضرورى للكفاءة فى إدارة الموارد الاقتصادية ، ولكنها ليست الشرط الكافى لتحقيق تنمية شاملة موصولة أو مطردة[٣٨].

ويختلف هذا الطرح الليبرالى عن الطرح السابق فى الجمع بين التأصيل الاجتماعى ، والتأصيل الفلسفى والقيمى والأنثربويولوچى - على غرار الخطاب الغربي- للذات الفردية ، فالفرد فى إطار هذا التصور هو الحقيقة الاجتماعية التى تعلو فوق الدولة ، وإن الدولة هى وكيلته ، وخادمة للقيام بوظائف معينة ، لا يجوز لها أن تتخطاها أو أن تفتئت على حقوقه الأساسية ، إلا فى الحدود ، وبالشروط التى يضعها القانون ، كما أن الحرية الفردية هى الإطار الصحيح لتحقيق تنمية شاملة مطردة ، كما أنها أساس كل تقدم حضارى ، ومنبع الإبداع ، ومصدر الفضائل فلا فضيلة فى مجتمع العبيد. وهذا لا ينفى أن الفرد عضو فى المجتمع ، وأن المسئولية الفردية هى الوجه الآخر للحرية الفردية التى تقرن الحق بالواجب ، كما أن الفرد ليس كياناً قائماً بذاته ، بل هو جزء لا يتجزأ من منظومة اجتماعية ، وأن رفاهيته وأمنه وقدراته الإبداعية تتوقف إلى حد كبير على ولائه لأسرته ودينه ووطنه[٣٩].

ويرفض هذا الخطاب القول بأن قيمة الفرد غير موجودة فى مجتمعاتنا "فمصر - من وجهة نظر الخطاب - سبقت بعض المجتمعات فى ظهور المفهوم الفردى ، وتأخرت عن بعض المجتمعات ، ولكن جذر المفهوم كان موجوداً بصفة دائمة ، ورغم أن المجتمع المصرى مجتمع زراعى جماعى ، إلا أن قيمة الملكية الفردية مترسخة فيه ، ومن ثم لا يجوز الادعاء مطلقاً بأن ثقافتنا لا توفر قيم الفردية الحرية". ويشكك هذا الخطاب فى وجود دراسة علمية أثبتت أن قيمة الجماعية هى إحدى خصائص المصريين ، ويقول "هذا غير صحيح على الإطلاق الموجود هى الفردية الحقيقية غير البناءة"[٤٠].

استمد خطاب جمعية "النداء الجديد" مرجعيته - التى يراها البعض أنها نتاج ما يمكن أن نسميه بالفطرة السليمة للإنسان الحر ، والتى هى أصل الديمقراطية ، والقائمة على الحق الطبيعى والعقد الاجتماعى - من فكر الليبرالية الجديدة والذى جاء كتطور لأطروحات الليبرالية الكلاسيكية القديمة ، والتى عبرت عن مرحلة تاريخية عنوانها الانتقال من الإقطاع الاقتصادى والاستبداد السياسى والظلام الثقافى إلى عصر الرأسمالية الفردية والديمقراطية التمثيلية المحدودة والتنوير.

بينما جاءت الليبرالية الجديدة كتعبير عن التطور السياسى والاجتماعى الناتج عن اتساع نطاق الديمقراطية ، مع تمتع جميع المواطنين بحق الانتخاب ، والمساواة فى الفرص ، وإقرار الحقوق النقابية. ويؤكد "سعيد النجار" على أن "البعد الاجتماعى لليبرالية أصبح جزءاً لا يتجزأ منها ، بعد انقضاء الفترة الليبرالية الأولى فى القرن التاسع عشر (أى الليبرالية التى كان ينادى بها "هربرت سبنسر" وآخرون) ، فلم يعد أحد ينادى بالليبرالية ويتجاهل البعد الاجتماعي.. وهنا يتساءل مستنكراً هل البلاد القائمة على نظام ليبرالى تغفل حقيقة البعد الاجتماعى ؟ وهل أمريكا تغفل البعد الاجتماعى ؟ وهل بلاد أوروبا الغربية كلها تغفل البعد الاجتماعى ؟ إذن كيف نتهم الليبرالية بأنها تتغافل عن البعد الاجتماعى ، والبلاد التى عرفت أى معنى للعدالة الاجتماعية كلها بلاد ليبرالية وكما قلت فإن العدالة صارت جزءاً لا يتجزأ من الليبرالية". وجاء التطوير الذى أدخلته الليبرالية الجديدة بالتأكيد على أهمية التدخل الحكومى بقدر ، والمقصود بذلك التدخل إعادة توزيع ناتج عملية التنمية عبر الأداة الضريبية، والإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، وضمان ظروف عادلة للعمل فى إطار السوق الحرة[٤١].

ويرفض هذا الخطاب النقد القائل بأن الجمعية تنقل أفكارها بالترجمة من الغرب ، فيقول

"سعيد النجار" : "أنا أعتقد أن الحضارة الغربية ليست حضارة جغرافية ، ولكنها موقف عقلى ، ونحن نأخذ بهذا الموقف العقلى الذى يقول "إن الإنسان سيد مستقبله ، وليس فريسة ضعيفة فى يد التاريخ والحضارة الغربية" ، بالإضافة إلى كونها موقفاً عقليًا ، فهى حضارة إنسانية ، والحضارة الإسلامية أحد الروافد التى غذتها وروتها فنحن لا ننقل عن الحضارة الغربية.. وإنما نؤمن أن لها بعداً عالميًا يمكن للجميع أن يستفيد منه ، مثلما فعلت اليابان وشرق آسيا ، وهذا لا يعنى أن نتخلى عن لغتنا وقوتنا وذاتيتنا. ولكن أيضاً أنا مع العقل ، وحيثما يسوقنى العقل فأنا وراءه. وأعتقد أن الشريعة الإسلامية لمن يفهمها على حقيقتها هى كذلك ، فكل ما يقوله العقل يتفق بالضرورة مع الشريعة الإسلامية ، ومع كل الأديان"[٤٢].

وقد استخدم مفهوم المواطنة فى إطار هذا التصور من خلال المحاور التالية :

➢ إصلاح القيم الثقافية والاجتماعية والسياسية

أى علاقة المواطنة بالديمقراطية والمساواة فى الحقوق المدنية والسياسية حيث تضع الديمقراطية الضمانات التى تسمح بالتغيير والتطوير المستمر نحو الوصول إلى أوضاع أفضل، مع ضمان حد أدنى من حماية الحقوق الفردية ودون تعريض لها ، من أجل ضمان تحقيق الحرية والمساواة. أما عن الأساليب والآليات المصاحبة للنظم الديمقراطية فيشير "سعيد النجار" إلى "أن النظام الديمقراطى يقوم على أن الشعب مصدر السلطات ، وأن الحكومة الصالحة هى حكومة القوانين لا حكومة الأشخاص ، وهذا يقتضى الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية ، والتعددية الفكرية ، وحق الخلاف مع السلطة ، والشفافية فى إدارة شئون البلاد ، والمساءلة السياسية والإدارية لكل من يتصدى للعمل العام ، والمساواة أمام القانون ، وبصرف النظر عن الدين أو العقيدة أو الجنس ، كما يعنى التوازن بين السلطات ، وحرية الصحافة ، واستقلال القضاء"[٤٣].

ويعتقد هذا الخطاب أن تحقيق الديمقراطية يتطلب شرطين أساسيين : هما التعليم والعدالة الاجتماعية ، وبدونهما لا تتحقق أبداً ، فالجهل يؤدى إلى الجمود والخطأ وقصور الفهم فلا تكون معه الديمقراطية التى تعنى الفهم ، والتفاوت فى الحقوق والواجبات يؤدى إلى القلق والتوتر وفى النهاية إلى الانفجار ، ولا تكون ديمقراطية مع الصراع المتفجر ؛ لأن وجودها يقتضى الاستقرار. وتؤكد جمعية "النداء الجديد" على أن من أهدافها الرئيسية التى يتعين عليها القيام بها هى نشر وغرس التربية الديمقراطية واحترام الرأى الآخر ، وتعويدنا عليها فى الممارسة من أجل أن تخدم النمو الديمقراطى الحقيقى فى مصر[٤٤].

➢ احترام حقوق الإنسان

ويطرح مفهوم المواطنة كنتيجة منطقية لاحترام حقوق الإنسان ، وما يلزم عنها ، فكما يقول الخطاب : "إن حقوق الإنسان الأساسية نابعة من وصف كونه إنساناً فلا يجوز التصرف فيها أو التنازل عنها ، كما لا يجوز للدولة أن تعتدى عليها أو أن تختصرها. ويشمل ذلك حرية العقيدة والاعتقاد ، وحرية التعبير والتعددية الفكرية والحزبية ، وحق الخلاف مع السلطة ، وحرمة البدن والمسكن والمراسلات والمال ، وحق المواطنين فى اختيار حكومتهم وتغييرها فى انتخابات حرة نزيهة تجرى بطريقة دورية ، وحق كل فرد فى محاكمة عادلة أمام قضاء مستقل وعادل ، وبناء على سلطات اتهام عادلة ، وطبقاً لقانون معلن صادر بطريقة شرعية ، وحق كل شخص فى الحماية ضد التعذيب ، وضد العقوبات أو الممارسات القاسية ، أو غير الإنسانية ، أو الخاصة بالكرامة فلا حرية ، ولا كرامة ، ولا عدالة ، ولا إنسانية ، ولا ديمقراطية ولا تنمية فى مجتمع يسمح بحرمان المتهم من حقه فى محاكمة عادلة ، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوق المرأة. ومعنى ذلك أن الحرية السياسية لابد أن تسير جنباً إلى جنب مع الحرية الاقتصادية وهذا ركن أساسى من أركان العدالة الاجتماعية فى نظر الليبرالية"[٤٥].

ويتشابه هذا الخطاب مع خطاب حزب الوفد الجديد فى الاهتمام بمسألة الحق فى الحوار ، ونبذ العنف مع الجماعات المختلفة ، وقضايا الإصلاح السياسى ، والتحول الديمقراطى ، حيث يطالب هذا الخطاب رئيس الجمهورية "بأن نقطة البداية فى إخراج مصر من أزمتها الراهنة ، ودفعها فى طريق التقدم والازدهار إنما تتمثل فى مراجعة شاملة لنظامنا السياسى ، بوضع دستور جديد على أسس ومبادئ ديمقراطية حقيقية.. وأنه بغير إصلاح سياسى شامل سوف نكون عاجزين عن تقديم علاج فعال لما نعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وعلى رأسها البطالة والفساد ، وحقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، والتطرف والإرهاب ، وتعاظم الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وتردى مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من الشعب المصرى ، والتدهور الشديد فى مستوى الخدمات الأساسية"[٤٦].

كما يشير هذا الخطاب إلى المواطنة باعتبارها من أهم متطلبات قيام الدولة الحديثة واكتمال أسباب قوتها ، فالمواطنة - وليس الانتماء الديني- هى مصدر الحقوق والواجبات العامة ، ومن هنا تكون المساواة المطلقة بين المواطنين بصرف النظر عن ديانتهم. أما الدولة الدينية من وجهة نظر هذا الخطاب فإنها تجعل العقيدة الدينية مناط الحقوق والواجبات ، وأساس كافة التنظيمات ، ويترتب على ذلك وجوب التفرقة بين المواطنين على أساس عقيدتهم الدينية. ومن ثم يتأكد التمايز الدينى ، وتنحسر تدريجياً صفة المواطنة لانعدام جدواها ، ولكونها غير منتجة

فيما يتمتع به المواطن من حقوق ، وما يفرض عليه من واجبات. وكذلك يؤكد هذا الخطاب على وجوب المساواة بين المواطنين ، بصرف النظر عن دياناتهم أو جنسهم ، فلا فرق بين مسلم وغير مسلم ، ولا بين رجل وامرأة فيما يتمتع به كل منهما من حقوق وواجبات فى ظل الدولة الحديثة[٤٧].

➢ الإصلاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية

وقد ربط خطاب "النداء الجديد" مفهوم المواطنة واحتياجات المواطن بدور الدولة فى ظل الاقتصاد الحر من خلال استكمال نقص نظام السوق ، أو للقيام بالوظائف التى لا يستطيع السوق والقطاع الخاص القيام بها ، وهنا لا تتردد الليبرالية فى الدعوة إلى تدخل الدولة للوصول بمعدلات النمو الاقتصادى إلى أقصى معدلاتها ، وعلى أساس من الكفاءة والفعالية. فالعدالة الاجتماعية تحتاج سياسة هادفة فى إطار نظام السوق ، فنظام السوق يحتاج إلى سياسات تكميلية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كذلك يتعين على الدولة أداء الوظيفة الخدمية ، بما فى ذلك مشروعات البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية مثل التعليم والصحة والإسكان الشعبي. بالإضافة إلى وظائفها التقليدية فى مجال القضاء والأمن والدفاع. وأخيراً فإن على الدولة مد يد المساعدة إلى هؤلاء الذين يقعون تحت خط الفقر المطلق ، والفقر المطلق يعنى الحالة التى يكون عليها الفرد عاجزاً تماماً عن إمكانية الحصول على حد أدنى من الحاجات الأساسية ، وهذه هى حالة الطبقات التى تعيش على حافة المجتمع ، وفى الأحياء العشوائية ، وتشتمل على نسبة عالية من المعوقين والمستضعفين فى الأرض ، خصوصاً الأطفال والنساء والعجزة والطاعنين فى السن[٤٨].

٣ - جريدة نهضة مصر ومجلة الديمقراطية

فيما يتعلق بجريدة نهضة مصر[٤٩] ؛ فهى جريدة حديثة لم يصدر منها حتى تسليم هذه الورقة البحثية إلا سبعة أعداد ، وفى عمودها بالصفحة الثانية وتحت عنوان من نحن؟ يقول أصحابها : إن هذه المطبوعة ولدت كى تعبر عن الفكر الليبرالى والفلسفة الليبرالية التى هى خلاصة لعصور النهضة والتنوير فى أوروبا فى القرنين ١٦ ، ١٧. وبمختلف روادها من الفرنسية إلى الأمريكية ، وبمختلف روادها كانت الليبرالية هى الاشتقاق اللغوى لمبدأ الحرية وفكر الحريين ...

وتشير نهضة مصر إلى أن الليبرالية كما تدافع عنها هى "الإيمان بالتعددية داخل كيان المجتمع طبقيًا ودينيًا وفكريًا ، وأنه لا يجب حرمان الفرد من حق التمثيل السياسى لأنه ينتمى لحزب أو لطبقة أو لطائفة ما.. نحن نؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع ، وأن المواطنة هى هدف نبيل يجب أن تتهاوى أمامه كل المصالح الضيقة ..". هذا مع التأكيد على : " نحن لسنا فى حالة ثأر تاريخى مع فكرة أو شخص أو طبقة ، نحن فى حالة انحياز دائم وأبدى مع فكر التنوير.. والليبرالية كما نفهمها هى الحوار مع الآخر ، والانفتاح على العالم ، وتخليص العقل من عقدة الغزو والهيمنة.. إننا نؤمن بحوار الكلمة ، وبالحق المقدس للجميع فى التعبير عن آرائهم.. ، الليبرالية هى تحديد دور الحكومة فى القدرة على إطلاق قدرات الأفراد..

"وإن المعنى الأساسى الذى نفهمه لمصطلح الوطنية هو كل فعل وقول يقربنا من النهضة.. وإن إحياء فكرة النهضة هى رسالتنا ، وتعميق أصول الليبرالية هو طريقنا للمستقبل.. نحن لا ندعى أننا نحتكر الصواب ولكننا بالتأكيد نمد أيدينا نحو أكبر حوار مفتوح من أجل تحقيق حلم النهضة..".

ومما يجدر الإشارة إليه أنه من الصعب تحليل مفهوم المواطنة فى إطار هذا التصور نظراً لحداثته ، إلا أنه يمكن القول إن ما عرضت له الجريدة على مدار لسبعة أعداد كان حول **التأكيد على ليبرالية الجريدة ومصريتها** ، بعيداً عن شبهة أى تدخلات أجنبية ، أو مشاريع أمريكية ، وكان ذلك فى إطار الرد على هجوم بعض المفكرين على الجريدة.

وتساءلت الجريدة : " هل الطريق إلى نهضة مصر العظيمة يبدأ بتحسين صورة أمريكا؟ هل رفع مستوى معيشة المواطن المصرى وتنويره ، وتبصيره بحقوقه فى مواجهة مؤسساته ، وفى مواجهة أعدائه وفى مواجهة أصدقائه هو عملية تحسين لصورة أمريكا.. ما وجه الخطر فى اعتبار الليبرالية طريقاً نؤمن به لدفع مصر إلى الصف الأول بين الأمم..".

"هل كل من يدعو إلى الليبرالية الأمريكية هو عميل أمريكى ؟ إنه لا يوجد توكيل حصرى بالحقيقة يملكه تيار دون سواه ، وحرية الاختلاف حق مكفول للجميع ، وإن الفكرة لا يرد عليها إلا بفكرة أخرى ، وليس بمنهج مؤامرة أو تهمة تخوين ، وإن تداول الأفكار هو الضمانة الأساسية لإعطاء الناس حق الاختيار فى القبول أو الرفض.. وإن الديمقراطية هى هدفنا وسياستنا ، وسنحصل عليها بممارسة وطنية خالصة".

مع الإشارة إلى جذور مصر الليبرالية " والذى ينكر على شعب مصر جذوره الليبرالية هو

فى حقيقة الأمر لا يعرف وسطية هذا الشعب ، وسعيه الدائم إلى الاعتدال والحكمة والتعقل. والوسطية بمعنى التوازن لا تعنى الاستسلام ، ولكن تعنى الرؤية الموضوعية والعقلانية.."[٥٠].

كما تعرضت الجريدة أيضاً إلى بعض **المشكلات والهموم الحياتية والصحية للمواطن المصرى** مثل السحابة السوداء ، والتلوث البيئى ، وأزمة الملاريا ، والقهر البيروقراطى ، منتقدة الأداء السياسى ، وأزمة اتخاذ القرار التنفيذى ، وعدم المتابعة والتزام مبدأ المحاسبة عن التقصير ، وعدم إدراك أن روح إنسان واحد تتعرض للخطر أمر يهدد المجتمع بأكمله ، والإهمال والتقصير ، وتبادل اللوم وعدم وجود جهاز تنفيذى مسئول.. وتحذر الجريدة من أن هذا لا يضر بالمواطن فحسب ، ولكن يضر أيضاً بالسمعة السياسية للحكومة ، ويضعف مصداقيتها إزاء الجماهير ، ويزيد من حالة الشك فى قدرتها على أن تكون الأداة التنفيذية لأحلام الناس وطموحاتهم.. لو حدث ذلك فى أى بلد لسقطت الحكومة..

مع التأكيد على أن "الكثير من الحكومات فى مصر كانت جادة فى إحداث تطور حقيقى ، ولكن هذه الأفكار والمشروعات يتم إجهاضها من قبل الشريحة الوسطى ما بين الحكومة والمواطنين تلك هى طبقة البيروقراطية.. جيش البيروقراطية الحكومية (الذى يتجاوز ٦ ملايين ويعشش فيه الفساد) هو مبيد للأحلام وقاتل لكل أفكار التغيير.. وإن هذا القهر البيروقراطى يحدث منذ لحظة قيام المواطن بالسعى للحصول على بطاقة شخصية.."[٥١].

كما تعرضت الجريدة بشكل غير مباشر لبعض **قضايا الإصلاح السياسى والاقتصادى ، والمتعلقة بالدستور والمؤسسات السياسية ، ومناخ الاستثمار** ؛ من خلال التساؤلات التالية : " ماذا يقول الدستور المصرى فى حالة تعرض أى رئيس لمكروه؟ ماذا ستفعل المؤسسات السياسية؟ ما هو دور الحزب الحاكم؟ ما هو دور المجتمع المدني؟ ما هو مستقبل الاستثمار فى مصر؟ ما هو مستقبل المكاسب التى حصلنا عليها فى مجال حرية التعبير؟ ماذا سيحدث فى حالة حدوث فراغ سياسي؟.."[٥٢].

٤ - مجلة الديمقراطية

وهى دورية سياسية متخصصة ، تعنى بدراسة النظم السياسية المختلفة ، وتهتم بدراسة أنواع وأنماط النظم فى العالم ، وتطوراتها السياسية ، كما تهتم بقضايا من نوع : التحول الديمقراطى ، والثقافة السياسية ، والنظم الحزبية والانتخابات ، وقضايا حقوق الإنسان

وغيرها. بحيث تستطيع رصد هذه التطورات فى هذه المجالات ، إلى جانب السعى لتقديم رؤية مقارنة عنها.

قد لا تكون الدورية تعرضت لمفهوم المواطنة بشكل مباشر ، وإنما تم ذلك من خلال عدة محاور وموضوعات كانت على قائمة أولويات واهتمامات مجلة الديمقراطية ، وكان أهمها : **أولوية الشروط الثقافية والاجتماعية للديمقراطية وضرورة ترسيخ مفهوم الحريات الفردية ؛** فقد كان هناك اهتمام بقضايا الحريات الفردية والمدنية ومنها قضية حرية التعبير والإبداع ، فالحرية من وجهة نظر مجلة الديمقراطية ليست هى "الحرية السياسية ، وإنما تسبقها الحرية الفردية ، فى ظل الإعلاء من قيمة ومكانة الفرد ، ورد اعتباره ومكانته المستحقة. وتعيب المجلة على الثقافة العربية ميلها نحو الجماعية أو الجمعية دون الفردية ، فالفرد غالباً مهمش ، ودوره ثانوى لخدمة الجماعة أى جماعة سواء كانت سياسية أو دينية أو حزبية أو أهلية. فالفرد هو جوهر جميع الحقوق المجتمعية ، ومتى تمتع بحقه -فى الحرية والأمان والعدل والاعتبار والتميز- كان أكثر قدرة على الإبداع والعطاء والإنجاز..."[٥٣].

وقد اهتمت المجلة **بالثقافة والقيم الليبرالية الديمقراطية** وهذا من خلال الحديث عن كيفية دفع العملية الديمقراطية فى العالم العربى ، مؤكدة على أن " الإجراءات القانونية والمؤسسية لا تكفى بذاتها فهى وإن كانت ضرورية ولازمة ، إلا أن هناك أيضاً ضرورة ملحة وحيوية لتوافر الثقافة والقيم التى تعطى القوانين والمؤسسات مضموناً وروحاً.."... كما تحاول المجلة الإشادة بالتجربة المصرية الليبرالية كتجربة رائدة ، والتى شهدت ازدهاراً للفكر الليبرالى المستنير.. إلا أنها انتقدت ثورة يوليو ١٩٥٢ وأخذت عليها تغييب المفاهيم والقيم الليبرالية ، كما تنتقد مجلة الديمقراطية التيارات والقوى السياسية الحزبية التى تعبر عن الاتجاهات أو النزعة المحافظة بشكل عام ، أو تلك السلفية وهى بحكم تشكيلها وطبيعتها العسكرية لا تدفع بعوامل التغيير مما يعوق عملية التحديث والتحول الديمقراطي.."[٥٤].

واستمراراً لما سبق ، وفى إطار الاهتمام بدراسة الأنماط الثقافية السائدة فى المجتمع العربى بشكل عام ، والتأكيد على ضعف أو غياب الثقافة الليبرالية فى المجتمعات الشرقية ، وضرورة تدعيم الثقافة السياسية الليبرالية. انتقدت الديمقراطية المحددات الجوهرية التى تكاد تتقاسمها أغلب الثقافات الشرقية ، وتتمثل فى ضعف مفاهيم معينة مثل حكم القانون ، واستقلال القضاء ، واحترام الفرد ، والمبادرات الفردية ، والمجتمع المدنى ، والعلمانية والحرية؛ بمعناها الشامل الذى يجب أن تتمتع به كل فئات المجتمع نساء ورجالاً ، أقوياء

وضعفاء ، أصحاب نفوذ ومواطنين عاديين ، أغلبية وأقلية.." .. مع التأكيد مراراً وتكراراً على مدى رسوخ الأفكار والمبادئ الليبرالية فى التقاليد السياسية والثقافية المصرية.."[٥٥].

ويشكل **تحليل وتقويم المبادرة الأمريكية للديمقراطية** المحور الثانى الهام لمجلة الديمقراطية، فقد رفضت المجلة الخلط بين الانتقادات التى تثيرها بعض السياسيات الأمريكية ، وبين إعلان الحرب على أمريكا أو غيرها من الدول والشعوب[٥٦].. وتؤكد مجلة الديمقراطية على أن الصعوبات والعوائق الاقتصادية والثقافية والمجتمعية التى تعترض المرحلة الانتقالية أو الموجة الثالثة للديمقراطية كلها عوامل تفرغ الشعارات الأمريكية الأخيرة حول نشر الديمقراطية من المضمون الفعلى ، فالتحديث بكل أبعاده الثقافية والمجتمعية والمؤسسية -من وجهة نظر المجلة- ضرورى للإصلاح ، ويفوق فى أهميته ديمقراطية صناديق الانتخابات.."[٥٧].

وتشير المجلة إلى أنه يصعب النظر إلى هذه المبادرة الأمريكية فى العالم العربى بمعزل عن القناعة الأمريكية التى تولدت فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ، عن مسئولية الأوضاع الداخلية فى المجتمعات العربية عن نمو التيارات السياسية المتطرفة .. إلا أن المجلة تنتقد مبدأ رفض كل ما هو أمريكى لمجرد أنه أمريكى ، وبعيداً عن الجدل السياسى أو المصلحى فإن مطلب التحديث والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، والنهوض بالمرأة ، وتطوير التعليم هو مطلب وطنى ثابت.. وفى هذا السياق فليس هناك ما يبرر التخوف من مثل هذه المبادرة الأمريكية أو من غيرها.. إلا أن البيئة الثقافية والمجتمعية فى العالم العربى مازالت إلى حد كبير غير مواتية لهذه المتطلبات ، والتى تعتمد بشكل رئيسى على مدى الوعى السياسى والتنوير الثقافى لدى غالبية المواطنين باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين الذين يعطون لهذه العملية مضمونها الحقيقى ، بكل ما تتضمنه من قيم ومعان تحترم الحرية الفردية ، وحق الاختيار.."[٥٨].

وقد حرصت مجلة الديمقراطية منذ عددها الأول ، وفى إطار اهتمامها الشديد بقضية الديمقراطية ، بالتفرقة بين شكل الديمقراطية ووسائلها أى جانبها النظامى والإجرائى ، وبين القيم والمبادئ التى تنطوى عليها أى مضمونها.. وهو ما يجعل للديمقراطية بعداً ثقافياً واجتماعياً يتجاوز فى كثير من الأحيان بعدها السياسى والدستورى القانوني..

بعبارة أخرى يظل هناك معياران أساسيان من وجهة نظر مجلة الديمقراطية يمكن من خلالهما النظر إلى الديمقراطية الأول : يتعلق بشروط تحقيقها مثل إقامة تعددية سياسية وحزبية ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية والحرص على الانتخابات الدورية ، إلى جانب

الضمانات الدستورية والقانونية لها. أما الآخر : فيتعلق بالقيم والحقوق والحريات المدنية العامة والخاصة المتاحة للأفراد والتى تتعدى الجانب السياسى الخاص بإفساح مجالات المشاركة فى الانتخابات ، وهذا البعد الثانى يتعلق فى الأساس بطبيعة الثقافة العامة السائدة ، ومدى احترامها لأشكال الحريات المختلفة ، وهذا البعد يرتبط بخبرات الشعوب وثقافتها..

وانطلاقاً من هذا كان الحديث عن **واقع و مستقبل حركات الإسلام السياسى** يشكل المحور الثالث من اهتمامات مجلة الديمقراطية والتى يمكن التعرف على مفهوم المواطنة من خلال موقفها من تلك الحركات ، وعلاقتها بقضية الديمقراطية فى العالم الإسلامى ، فقد عبرت جماعات الإسلام السياسى من وجهة نظر مجلة الديمقراطية عن أفكار متطرفة ، ربطتها بتفسيرات خاصة ، ومنطلقات دينية..وكان الاهتمام هنا منصباً على البنية الفكرية والأيديولوجية التى تقوم عليها - بشكل عام- مثل تلك التيارات والجماعات والتى تعد فى كثير من الأحيان مناقضة لقيم وأفكار ومضمون الديمقراطية..

وفى هذا الإطار كان تساؤل افتتاحية العدد الخامس عن المشروع السياسى الإسلامى ؛ هل نجح فى تقديم بديل؟ وترى مجلة الديمقراطية أن ما يهم التأكيد عليه هو أن نقطة الانطلاقة الأولى لوضع أسس وتقاليد الممارسة الديمقراطية كانت هى حسم الصراع بين المجال الدينى والمجال السياسى ، والوصول إلى صيغة تنظيمية تحدد لكل منهما دوره ومجاله ، ولم يكن يعنى ذلك افتئاتاً على العقيدة الدينية أو معاداة الدين.. حيث إن حرية العقيدة ، واحترام العبادات والشعائر الدينية من صميم الحقوق التى تحميها وتصونها الديمقراطية ، وينص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان..

واستطراداً لما سبق ، تبقى هناك فجوة من وجهة نظر مجلة الديمقراطية بين إعلان بعض فصائل وتيارات الحركة الإسلامية بقبول الديمقراطية من حيث الشكل ، وبين التزامها الفعلى بمبادئها وأفكارها ، فضلاً عن قواعدها فى الممارسة..[٥٩].

وتؤكد مجلة الديمقراطية على أن الديمقراطية هى عملية تطورية فهى ليست نمطاً مثاليًّا يتم تحقيقه عمليًّا بمجرد الأخذ به من الناحية السياسية والدستورية والقانونية ، وإن نموها وازدهارها يظل مرتبطاً بالعوامل والمتغيرات والقيم الثقافية الحاكمة للبشر أنفسهم ، وليس مجرد الأنظمة.. " ولنأخذ مثلاً حق التصويت كأحد الحقوق الأساسية للديمقراطية هذا الحق لم يكن حتى أربعة أو خمسة عقود مضت على الشكل الذى هو عليه الآن ، وكان نصف عدد البالغين من السكان على الأقل مستبعدين من التمتع بالحقوق الكاملة للمواطنة ، بما فيها حق

التصويت ، والمقصود بذلك المرأة ، وكان حق المواطنة مكفولاً للأحرار ، دون ما سموا بالعبيد فى العصور القديمة.."[٦٠].

ثالثاً : استخلاصات نظرية حول استعمالات مفهوم المواطنة فى كلا الخطابين

خلص الخطاب الليبرالى الغربى المعاصر إلى أن مفهوم المواطنة فى ظل تنامى ظاهرة التعددية الثقافية أصبح مفهوماً شديد التعقيد وذلك لتداخل الأبعاد المختلفة والمجالات المتعددة التى تكون هذه الظاهرة ، وما ينتج عنها من آثار سياسية واجتماعية. فالمواطنة من الناحية القانونية هى الحق فى المشاركة -بشكل مباشر أو غير مباشر- فى ممارسة القوة السياسية ، أما من الناحية الاجتماعية فقد أصبح هناك اهتمام بالبناء الاجتماعى لمفهوم المواطنة وأشكال التكامل - ولو حتى الرمزى - بين الأفراد ، وهناك مراجعة للشروط الاجتماعية لقبول أو استبعاد الأفراد الذين يعتنقون قيماً مختلفة عن المجتمع الذى يعيشون فيه، ومن الناحية الاقتصادية أصبح هناك اهتمام بالوضع والدور الذى يمارسه المهاجرون والأقليات الثقافية المختلفة[٦١].

وامتدت هذه الآثار إلى المواطنة السياسية ، ففى أى جماعة من المواطنين المتساوين كانت الأهمية الخاصة لكل عضو يمكن أن تكون مختلفة ، وتصبح الفئات الثقافية والاجتماعية الأقل تميزاً مواطنة من الدرجة الثانية ، حيث تتداخل جميع هذه الاختلافات الدينية والأخلاقية والإثنية مع الاختلافات الأساسية ، وعندما تصبح إحدى هذه الأقليات منفصلة ومهمشة ثقافياً وغير متساوية اقتصاديًا وسياسيًا فإن الرابطة المدنية - والتى هى الأساس الذى تقوم عليه فكرة المواطنة- لا تصبح بالقوة الكافية لتجعل من هذه الأقلية مواطنين فى وحدة سياسية واحدة ، تقوم على أساس المسئولية والالتزام المشترك بالرغم من وجود اختلافات[٦٢].

ومن ثم أصبح مفهوم المواطنة يواجه بالعديد من الإشكاليات والتحديات والرهانات السياسية ، والتى يمتد تأثيرها على مدى التمتع الكامل بالحقوق والواجبات المرتبطة بهذه المكانة ، وكيف يمكن تحقيق التكامل السياسى بين أعضاء هذا النظام ومن لا يتمتعون بعضويته من الناحية الفعلية. ومن ثم يصبح الوصول إلى إقامة ديمقراطية حقيقية متعددة الثقافات هو الإجابة على السؤال الذى طرحه "رولز" عن إمكانية أن تتعايش وتجتمع المذاهب المختلفة والمتعارضة للأفراد فى مفهوم سياسى واحد ، يتحقق من خلال الديمقراطية الدستورية ، مع ضرورة التفرقة التقليدية بين المعنى الوصفى أو الشكلى – حيث الديمقراطية

أحد أنماط إدارة القوة السياسية – وهنا تستخدم المواطنة بطريقة ذرائعية أو أداتية ، ومفرغة من أى معنى فهى مجرد مكانة سياسية وقانونية.

وهناك المعنى القيمى أو المعيارى للديمقراطية -حيث الديمقراطية هى المعبر عن مدى شرعية المؤسسات السياسية- وهنا يستخدم مفهوم المواطنة للحكم على مدى شرعية النظام السياسى ومؤسساته ، والتى لا تستمد من مجرد فاعليتها واستقرارها ، ولكن من الطريقة التى يمارس بها الشعب من خلالها سيادته.

ومما يجدر الإشارة إليه أن استعمال مفهوم المواطنة دار فى إطار هذا الخطاب حول العلاقة بين المفاهيم الثلاثة : المواطنة والهوية والديمقراطية المتعددة الثقافات ، وأصبحت المواطنة هى الجمع بين قيم الانتماء (والتى تتعلق بالحقوق الاجتماعية) ، والمشاركة (والتى تتعلق بالحقوق والحريات المدنية) ، والاعتراف بالآخر (وهى التى تتعلق بالقيم الثقافية).

وقد أدى هذا إلى ظهور نوع من المواطنة ثنائية الطابع ، فنجد من ناحية المواطنة العالمية وهى عبارة عن مجموعة من القيم والمعايير العالمية التى يتمتع بها كل مواطن يعيش فى ظل مجتمع ديمقراطى ، ومن ناحية أخرى كان الوجه الآخر لهذه المواطنة هو المواطنة ذات الخصوصية ؛ والتى يسعى أفرادها إلى الاحتفاظ بقيم الديمقراطية العالمية ، مع الإبقاء على القيم الثقافية والمجتمعية المختلفة للهويات الفرعية الإثنية واللغوية والقومية والتى تتحدد على أساس النوع أو الأصل الاجتماعي.. ، بعبارة أخرى إعادة توزيع أشكال عدم المساواة السياسية الحقيقية بين أعضاء أى جماعة سياسية ، ومحاولة الجمع بين العام والخاص[٦٣].

وانطلاقاً مما سبق ما هو موقع المواطنة فى الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر ، والمستوحى من الخطاب الليبرالى الغربى بكل عناصره ، نستخلص من العرض السابق لبعض نصوص هذا الخطاب سواء كان سياسياً أم فكرياً أنه يستعمل هذا المفهوم بالمعنى التقليدى السائد للعلاقة بين المواطنة والديمقراطية ، مع عدم وجود خطاب ليبرالى مصرى معاصر واضح المعالم ، يجمع بين قيم الديمقراطية الليبرالية فى بعديها الشكلى المؤسسى والقيمى الاجتماعى ، ناهيك عن أنه خطاب نخبوى غريب عن ثقافة وتوجهات قطاعات واسعة من المجتمع ، حتى وإن كانت الليبرالية المعاصرة تعطى مساحة أو دوراً أكبر لتدخل الدولة ، وتؤكد على الدور الاجتماعى لها ، مع الاهتمام بقضية العدالة الاجتماعية ، حتى وإن كانت لا تنفصل عن اعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

ومن الملاحظ تشابه الخطاب الليبرالى المصرى المعاصر -على اختلاف نصوصه واتجاهاته- فى التركيز على المواطنة فى بعدها القانونى السياسى المؤسسى ، والمتعلق بموضوع الإصلاح الديمقراطى ، والذى تطلق عليه مجلة الديمقراطية الإصلاح الشكلى دون الفعلي. ومن الملاحظ أن مجلة الديمقراطية تعد من أكثر نصوص الخطاب السياسى الليبرالى المعاصر اهتماماً بالجانب القيمى والثقافى ، أو الشروط الثقافية والمجتمعية للديمقراطية ، والمناداة بترسيخ قيم الثقافة الليبرالية ، وعلى رأسها الحريات المدنية.

أعتقد أن مستقبل الخطاب الليبرالى المعاصر فى مصر يتوقف على قدرة هذا الخطاب على رؤية مشكلات وقضايا الواقع المعاش لأفراد المجتمع ، ومحاولة الاستفادة مما تقدمه القيم الليبرالية والديمقراطية فى معالجة هذا الواقع ، مع الحفاظ على ذاتية وخصوصية القيم التى يؤمنون بها بمعنى الجمع بين قيم المواطنة العالمية ، والمواطنة ذات الخصوصية. بعبارة أخرى أعتقد أن الاتجاه الليبرالى المجتمعى بتأكيده على قيمة المجتمع وعلى الذات المندمجة والمتجذرة فى مجتمعها هو الأكثر ملائمة لحل مشكلات الواقع ، والتأكيد على محورية الدور الاجتماعى للفرد ، بعيداً عن الدعاوى المتطرفة للذات الليبرالية المنعزلة والفردية.

* * *

هوامش الدراسة

(١) نوربيرتو بوبيو ، الليبرالية والديمقراطية ، ترجمة فاضل جتكر، دمشق ، داركنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٤م .

(٢) المرجع السابق.

(٣) C.Gould, Rethinking democracy, Cambridge, Cambridge Univ. Press, 1988.

(٤) J. Crowley, Ethnicité, nation et contrat social, In : G. Delannoi (ed.), Théories du nationalisme, Paris, Kimé, 1991, 179-218.

(٥) J. Rawls, Justice et démocratie, Paris, Seuil, 1993, P 10.

(٦) Matteo Gianni, Les liens entre citoyenneté et démocratie sur la base du débat Libéraux – Communautariens : réflexion autour de la démocratie multiculturelle, Univ. De Genève, Département de Science Politique, 1994, P 8.

(٧) J. Rawls, Libéralisme politique, Trad. par C. Audard, Paris, Seuil, 1996, pp 215-257

(٨) Ibid., PP215-218.

(٩) J. Rawls, La théorie de la justice, Trad. Par C. Audard, Paris, Seuil, 1987, pp 47-48.

(١٠) J. Rawls, Justice et démocratie, op.cit., P 208, P 236.

(١١) J. Habermas, Citoyenneté et identité nationale, In : J. Lenoble (ed), L'Europe au soir du siècle, identité et démocratie, Paris, Esprit, 1992. : وأيضاً انظر J Ferry, Pertinence du post nationale, Esprit, n. 176, Novembre, 1991, pp 80 -93.

(١٢) J.Leca, L'Islam, l'Etat et la société en France, In : B. Etienne (ed.), L'Islam en France, Paris, Editions du CNRS, 1990, P 67.

(١٣) P. Van Parijs, Qu'est qu'une société juste?, Paris, Seuil, 1991, P 269.

(١٤) D. Held, Democracy, the Nation State and the Global System, in : D. Held(ed.), Political theory today, Stanford, Stanford Univ. Press, 1991, p 206.

(١٥) M. Gianni, Op.cit., p20.

(١٦) I. Berlin, Eloge de la liberté, Paris, Calmann Levy, 1969, p 163.

(١٧) M. Sandel (ed), Liberalism and its critics, New York, New York Univ. Press, 1984.

(١٨) A. Etzioni, Contemporary Liberals Communitarians and individual choice, In : A. Etzioni,..(eds), Socio-Economics toward a new synthesis, New York, M.E.Sharpe Inc., 1991, p61.

(١٩) Ibid., pp 62-63.

(٢٠) A. Mac-Intyre, After virtue, Indiana, Univ. of Notre Dame Press, 1984, p 205.

(٢١) C. Taylor, L'atomisme, in : La liberté des modernes, Trad. Par Ph de lara, Paris. PUF, 1997, pp 223-254.

(٢٢) W. Kymlicka, Liberalism community and culture, Oxford, Claredon Press, 1991, p9.

(٢٣) M. Gianni, Op.cit, p38.

(٢٤) A. Etzionni ed.), New Communitarian thinking, London, Univ. Press if Virginia, 1995, p.17.

(٢٥) A. Etzioni, Contemporary Liberals..., Op.cit., pp 60-61.

(٢٦) P. Pettit, Judging justice, London, Routledge and kegan Paul, 1980.

(٢٧) W. Ossipow, Droits Individuels, Bien Commun, et Vertu Civique dans la querelle des Libéraux et Communitariens, In : Revue Studia Philosophica, Vol.53, 1994, p 120.

(٢٨) A. Etzioni, Contemporary Liberals.., Op.cit., P. 67.

(٢٩) : انظر لمزيد من التفاصيل A. Oldfield, Citizenship and community, London, Routledge, 1990.

(٣٠) J. Rawls, Libéralisme politique, Trad., par Catherine Audard, Paris, Seuil. 1996.

(٣١) Ibid.

(٣٢) M. Gianni, Op.cit.

(٣٣) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب الوفد الجديد ، مصطفى شردي. ماذا بعد بيان العلماء ، جريدة الوفد ، ٥ يناير ١٩٨٩م . - مصطفى شردى ، الحوار فوراً وقبل الطوفان ، جريدة الوفد ، ١٩ يناير ١٩٨٩م - مصطفى شردى ، مؤامرة تدمير العلاقة بين الشرطة والشعب ، جريدة الوفد ، ١٢ يناير ١٩٨٩م. - مصطفى شردى ، الحق سيظل فوق القوة ، جريدة الوفد ، ١٦ يناير ١٩٨٩م - عباس الطرابيلى ، الأمن للشعب قبل أمن السلطة ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م.- مصطفى شردى ، الاستقرار الذى نراه والذى يجب أن نحميه ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م .- مصطفى شردى ، من يستوعب هذا الدرس القادم إلينا من الصين ، جريدة الوفد ، ٨ يونيو ١٩٨٩م. فؤاد سراج الدين ، لبيك يا سيادة الرئيس ولكن كيف ، جريدة الوفد ، ٢٧ يوليو ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، الصحافة المؤيدة بدلاً من الحكومية ، جريدة الوفد ، ٥ يناير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، مسئولية جميع المواطنين ، جريدة الوفد ، ١٢ يناير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، ما موقفكم من انتخابات مجلس الشعب ، جريدة الوفد ، ١٥ يونيو ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، المهازل على مسارح الحكومة فى مجلس الشعب والشورى ، جريدة الوفد ، ٢٩ يونيو ١٩٨٩م .- فؤاد سراج الدين ، انتخابات بورسعيد مهزلة أم مأساة ؟ ، جريدة الوفد ، ٧ سبتمبر ١٩٨٩م . فؤاد سراج الدين ، هذا ما يجرى عندهم فماذا يجرى عندنا ، جريدة الوفد ، ٢٨ سبتمبر ١٩٨٩م . - فؤاد سراج الدين ، نحن نريد كل الحقوق التى نطلبها لغيرنا ، جريدة الوفد ، ٥ أكتوبر ١٩٨٩م.- جمال بدوى ، لماذا يهجر الإنسان وطنه إلى الأبد ، جريدة الوفد ، ١٩ أكتوبر ١٩٨٨م. جمال بدوى ، إطلاق الحريات السياسية أجدى من مشروعات تدور فى حلقة مفرغة ، جريدة الوفد ، ٣ يناير ١٩٩١م . جمال بدوى ، نريدها ديمقراطية كاملة غير منقوصة ، جريدة الوفد ، ١٣ ديسمبر ١٩٩٠م. سعيد عبد الخالق ، الأزمة الحقيقية فى قضية الوحدة الوطنية ، جريدة الوفد ، ٨ يوليو ١٩٩٩م. سعيد عبد الخالق ، تصريحات المسئولين عن نزاهة الانتخابات لا تزيد عن كلمات بلا ضمانات واقعية ،

جريدة الوفد ، ٢٤ فبراير ٢٠٠٠م .جمال بدوى ، وداعاً للإرهاب مرحباً بالديمقراطية ، جريدة الوفد ، ٤ مايو ١٩٩٥م .- فؤاد سراج الدين ، رأى الوفد ، جريدة الوفد ، مارس ١٩٨٤م . مصطفى شردى ، كلمة أخيرة ، جريدة الوفد ، مارس ١٩٨٤م ، فبراير ١٩٨٥م . جمال بدوى ، حديث الإفك عن دولة الأقباط فى أسيوط ، جريدة الوفد ، ١٩٨٤م . مصطفى شردى ، حقائق الشارع وأكاذيب التقارير ، جريدة الوفد ، مايو ١٩٨٤م ، ١٩٨٥م . جمال بدوى ، اللعب على نار الفتنة الطائفية ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢م . جمال بدوى ، من أجل إفساد مفعول الفتنة الطائفية الديمقراطية هى الحل ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢م . جمال بدوى ، الديمقراطية هى الحزام الواقى من الديكتاتورية وليس العكس ، و الديمقراطية المحسوبة علينا ، و الناخب المصرى ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢م . جمال بدوى ، قارب الهموم الوطنية إلى أين ، والديمقراطية أقصر الطرق لمواجهة الإرهاب ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م . سعيد عبد الخالق ، الحوار مع من؟ ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م . سعيد عبد الخالق ، يا قضاة مصر والآن ما الحل ، واحذروا : إننا نسير فى طريق التطرف ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م . جمال بدوي، بوابة العبور نحو الديمقراطية ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م .

(٣٤) انظر على سبيل المثال : مصطفى شردى ، مصر والدستور والرئيس ، جريدة الوفد ، ٢٦ يناير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، إذا أردنا أن نشارك فى السياحة ، جريدة الوفد ، ١٦ فبراير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، الاستقرار الذى نراه والذى يجب أن نحميه ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، حتى لا يتكرر ما حدث قبل شهر ، جريدة الوفد ، ١٣ أبريل ١٩٨٩م . فؤاد سراج الدين ، لبيك يا سيادة الرئيس... ، مرجع سابق. جمال بدوى ، ليس بالأسبرين وحده تعالج مشاكل مصر المزمنة ، جريدة الوفد، ١٤ مارس ١٩٩١م . جمال بدوى ، التغيير المطلوب بعد حرب الخليج ، جريدة الوفد ، ٢١ مارس ١٩٩١م . جمال بدوى ، الشعب يسأل الرئيس : ماذا أنت فاعل بوزير الداخلية؟ ، جريدة الوفد ، ١١ يناير ١٩٩٠م . جمال بدوى ، وأين برنامج الإصلاح السياسي؟ ، جريدة الوفد ، ٧ يونيو ١٩٩٠م . جمال بدوى ، إنهم ليسوا عمالا وليسوا فلاحين ، جريدة الوفد ، ١٥ نوفمبر ١٩٩٠م . جمال بدوى ، الإصلاح السياسي طوق النجاة من الغرق ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م . جمال بدوى ، من حق الرئيس معارضة تغيير الدستور ومن واجبنا معارضة الرئيس ، جريدة الوفد ، ١٩٩٣م .

(٣٥) انظر على سبيل المثال : مصطفى شردى ، المواطن المصرى غلبان ومظلوم وليس له سعر فى بلده ، جريدة الوفد ، ١٩ يناير ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، رغيف الحكومة ، جريدة الوفد ، ٢٣ فبراير ١٩٨٩م . عباس الطرابيلى ، المعونة الأمريكية الصندوق وطوابير الخبز ، جريدة الوفد ، ١٦ مارس ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، ربنا يجعله عامر يا بهوات ، جريدة الوفد ، ١٦ مارس ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، الاستقرار الذى نراه.. ، مرجع سابق. عباس الطرابيلى ، مديرو الجمعيات وبلطجية الدلالين ، جريدة الوفد ، ٣ مارس ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، حتى لا يتكرر ما حدث قبل شهر ، جريدة الوفد ، ١٣ أبريل ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، الشركات الكبرى تتولى تجميل الميادين الكبرى ، جريدة الوفد ، ٢٠ أبريل ١٩٨٩م . مصطفى شردى ، رئيس الحى الذى يهدد حياة الناس ، جريدة الوفد ، ٤ مايو ١٩٨٩م . عباس الطرابيلى ، الشلجم أمامكم والعمولات من خلفكم ، جريدة الوفد ، ١١ مايو ١٩٨٩م . عباس الطرابيلى ، حق عرب للكفراوى ، جريدة الوفد ، ١٧ أغسطس ١٩٨٩م . سعيد عبد الخالق ، وفقدنا احترام الأشقاء العرب عندما ضاع المصرى فى بلاده ، جريدة الوفد ، ٤ أبريل ١٩٩١م . جمال بدوى ، اضربوا مواقع الفساد قبل اتساع موجة الإجرام ، جريدة الوفد ، ٢ مايو ١٩٩١م . جمال بدوى ، الشعب يشكو من الغلاء ولا يجد سميعا أو مجيبا ، جريدة الوفد ، ١٩ سبتمبر ١٩٩١م . جمال بدوى ، خطة تسميم الشعب المصرى ، جريدة الوفد ، ٢٠ أبريل ١٩٩٥م . سعيد عبد الخالق ، الوجوم ، جريدة الوفد ،

٢٢ يونيو ٢٠٠٠م . عباس الطرابيلى ، ٥ ملايين لغم تحت كراسى الحكومة ، جريدة الوفد ، ٢٠ يوليو ٢٠٠٠م . جمال بدوى ، الدولة تخطئ والجماهير تدفع الثمن ، جريدة الوفد ، ١٠ مايو ١٩٩٠م . جمال بدوى ، هموم المجتمع المصرى فى المرحلة القادمة ، جريدة الوفد، ١٧ مايو ١٩٩٠م . جمال بدوى ، العدالة فى المعاناة شرط لاحتمال الغلاء ، جريدة الوفد ، ٣١ مايو ١٩٩٠م . مصطفى شردى ، رغيف الحكومة يحتاج إلى محاكمة ، جريدة الوفد ، ديسمبر ١٩٨٤م . مصطفى شردى ، فزورة إلى السادة الوزراء ، جريدة الوفد. عباس الطرابيلى ، لكل المصريين حلول واقعية لمواجهة كارثة البطالة ، جريدة الوفد ، ١ أبريل ١٩٩٣م . جمال بدوى ، الشيطان يملأ الفراغ السياسى ، جريدة الوفد ، ١٩٩٧م .

(٣٦) فؤاد سراج الدين ، لبيك يا سيادة الرئيس... ، مرجع سابق. فؤاد سراج الدين ، نحن نريد الحقوق ... ، مرجع سابق. جمال بدوى ، قانون الطوارئ حتى نهاية القرن العشرين ، جريدة الوفد ، ٩ مايو ١٩٩١م . جمال بدوى ، نحن نريد والرئيس يريد والله يفعل ما يريد ، جريدة الوفد ، ٨ أغسطس ١٩٩١م . جمال بدوى ، وماذا بعد حل مجلس الشعب ، جريدة الوفد ، ٢٢ فبراير ١٩٩٠م . جمال بدوى ، ماذا أنت فاعل يا مفتى الأباطيل؟ ، جريدة الوفد ، ٢٢ مارس ١٩٩٠م . جمال بدوى ، الحل الأمثل للخروج من الورطة الدستورية ، جريدة الوفد ، ٢٩ مارس ١٩٩٠م . عباس الطرابيلى ، الأحزاب والعمل السياسى المواطن داخل ثلاجة ، جريدة الوفد ، ٦ سبتمبر ٢٠٠١م . جمال بدوى ، يأس وإحباط ، جريدة الوفد ، ١٩ يوليو ١٩٩٠م . سعيد عبد الخالق ، إلى أين ، جريدة الوفد ، ١٩ يوليو ٢٠٠١م . عباس الطرابيلى ، لغم البطالة ألم الانتظار وقسوة القرار ، جريدة الوفد ، ١٩ يوليو ٢٠٠١م . سعيد عبد الخالق ، متى يعود التوازن إلى الشارع المصرى ، جريدة الوفد ، ١٩٩٢م . عباس الطرابيلى ، لكل المصريين لهذا كله نجحت السلطة فى إبعاد المصريين عن السياسة ، جريدة الوفد ، ١٢ أغسطس ١٩٩٣م .

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر : جمعية النداء الجديد ، المبادئ والركائز الفكرية ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، يونيو ١٩٩٢م . سعيد النجار ، مصر وتحديات العصر ، رسائل النداء الجديد ، رقم ٤.

(٣٨) سعيد النجار ، جمعية النداء الجديد لماذا؟ ، نشرة النداء الجديد ، مايو ١٩٩٤م ، ص ٣.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) انظر مداخلات سعيد النجار ، أسامة الغزالى ومحمود أباظة فى محاضرة أحمد عبد الله ، نقد السلفية الليبرالية ، ندوات النداء الجديد ، رقم ٣ ، ص ٢٢ ص ٢٤ ص ٢٩.

(٤١) انظر لمزيد من التفاصيل : وحيد عبد المجيد ، الليبرالية الجديدة والاتجاهات المحافظة..قضايا معرفية ، رسائل النداء الجديد ، رقم ٢٦ ، ص ٣-٥. انظر مداخلة سعيد النجار فى محاضرة : السيد ياسين ، أزمة الليبرالية المعاصرة ، ندوات النداء الجديد ، رقم ٢ ، ص ٢٥. وانظر أيضاً : حازم الببلاوى ، عن الديمقراطية الليبرالية .. قضايا ومشكلات ، رسائل النداء الجديد ، رقم ٣ ، ص ١٨. سعيد النجار ، نحو ميثاق وطنى ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٧ ، نوفمبر ١٩٩٤. وحيد عبد المجيد ، رؤى ليبرالية : الديمقراطية وحرية الاقتصاد. . نحو تراضى عام ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٩ ، يناير ١٩٩٥م .

(٤٢) انظر مداخلة سعيد النجار فى محاضرة أحمد عبد الله ، مرجع سابق.

(٤٣) سعيد النجار ، ليس هناك طريق آخر للتقدم ، نشرة النداء الجديد ، يونيو ١٩٩٥م ، ص ٣.

(٤٤) انظر مداخلة أسامة الغزالى حرب فى مناظرة : محمد عودة ، ومحمود أباظة ، حق النقابات المهنية فى المحاسبة السياسية لأعضائها ، مناظرات النداء الجديد ، رقم ٢ ، ص ٢٩. محمود أباظة .

(٤٥) سعيد النجار ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فى عيده الخمسيني (١) و(٢) و(٥) ، نشرة النداء الجديد ، مايو ويونيو وسبتمبر ١٩٩٨م ، ص ٣. سعيد النجار ، صفحة بيضاء فى تاريخ القضاء ، نشرة النداء الجديد ، عدد٥ ، مايو ٢٠٠٣م . سعيد النجار ، افتتاحية ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٨ ، أغسطس ٢٠٠٣م .

(٤٦) سعيد النجار ، نظامنا السياسي فى مفترق الطرق ، رسائل النداء الجديد ، رقم ٢٢. وحيد عبد المجيد ، رؤى ليبرالية : معركة النقابات والإصلاح الديمقراطي ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١١ ، مارس ١٩٩٥م. وحيد عبد المجيد ، رؤى ليبرالية : دروس أزمة نقابة المهندسين الحوار أو الكارثة ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١٤ ، يونيو ١٩٩٥م . سعيد النجار ، جاء وقت الإصلاح السياسي ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٣ ، يوليو ١٩٩٤م . سعيد النجار ، الإصلاح السياسي تعزيز للإصلاح الاقتصادى ، نشرة النداء الجيد ، عدد ٤ ، أغسطس ١٩٩٤م . وحيد عبد المجيد ، الانتخابات بالقائمة وأولويات الإصلاح ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٤ ، أغسطس ١٩٩٤م . سعيد النجار ، الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادى مرة أخرى ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٥ ، سبتمبر ١٩٩٤م . وحيد عبد المجيد ، محاربة التطرف بالوعظ والتلقين.. والغناء ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٤١ ، سبتمبر ١٩٩٧م . وحيد عبد المجيد ، مذبحة الأقصر الإصلاح قبل الأمن ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٤٤ ، ديسمبر ١٩٩٧م . وحيد عبد المجيد ، قبل فوات الأوان ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٤٥ ، يناير ١٩٩٨م . وحيد عبد المجيد ، محلك سر ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٢٧ ، يوليو ١٩٩٦م . وحيد عبد المجيد ، حرية الصحافة والطريق إلى الإصلاح ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١٦ ، أغسطس ١٩٩٥م . وحيد عبد المجيد ، ما خفى أعظم وأدعى للإصلاح ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١٥ يوليو ١٩٩٥م . وحيد عبد المجيد ، التعددية المقيدة فيم تتمايز عن السلطوية؟ ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١٧ ، سبتمبر ١٩٩٥م . وحيد عبد المجيد ، حوارات المستقبل ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٦٠ ، أبريل ١٩٩٩م . سعيد النجار ، التحول نحو الديمقراطية (١ ،٣ ،٤ ، ٥)، نشرة النداء الجديد ، الأعداد ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، يوليو ، وسبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر ١٩٩٩م . وحيد عبد المجيد ، متى ننتبه إلى الخطر ، نشرة النداء الجديد ، عدد٥١ ، يوليو ١٩٩٨م . وحيد عبدالمجيد، حق المرأة فى الحماية من التحرش ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٤٧ ، مارس ١٩٩٨م . وحيد عبد المجيد ، حقوق المرأة بين التحرش الجنسى والولاية القضائية ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٥٣ ، سبتمبر ١٩٩٨م . وحيد عبد المجيد ، حوار مع برنامج التجمع ، نشرة النداء الجديد ، عدد٥٢ ، أغسطس ١٩٩٨م . وحيد عبد المجيد ، مواجهة الإرهاب فى الداخل قبل الخارج ، عدد ٤٧ ، فبراير ١٩٩٨م . وحيد عبد المجيد ، إعادة الاعتبار للانتخاب بالقائمة ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٢١ ، يناير ١٩٩٦م . وحيد عبد المجيد ، التغير الاجتماعي من منظور ديمقراطي ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٢٢ ، فبراير ١٩٩٦م . وحيد عبد المجيد ، حدود دور القضاء سياسيًا وثقافيًا ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٢٣ ، مارس ١٩٩٦م . وحيد عبد المجيد ، إغلاق قلعة الديمقراطية ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٣٨ ، يونيو ١٩٩٧م . سعيد النجار ، البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى ، رسائل النداء الجديد ، رقم ٨.

(٤٧) سعيد النجار ، افتتاحية ، نشرة النداء الجديد ،عدد ٩ ، سبتمبر ٢٠٠٣. سعيد النجار ، افتتاحية ، نشرة النداء الجديد ، عدد ١٠ ، ٢٠٠٣م . سعيد النجار ، افتتاحية ، نشرة النداء الجديد ، عدد ٧ ، يوليو ٢٠٠٣م .

(٤٨) جمعية النداء الجديد ، المبادئ والركائز الفكرية ، مرجع سابق. وحيد عبد المجيد ، اليد المرئية للرأسمالية ، نشرة النداء الجديد ، سبتمبر ١٩٩٨م ، ص ٧. سعيد النجار ، الزعم بإهمال الليبرالية للعدالة الاجتماعية باطل من أساسه ، نشرة النداء الجديد ، مايو ١٩٩٨م ، ص ١٢.

(٤٩) من نحن؟ ، جريدة نهضة مصر ، العدد الأول ، السنة الأولى ، ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣م .

(٥٠) عماد الدين أديب ، أستاذنا هويدى والنموذج الكابولى ، جريدة نهضة مصر ، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣م . محمد حسن الألفى ، هذه مهمتى فى تحسين صورة أمريكا ، جريدة نهضة مصر ، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣م . عماد الدين أديب ، إرهاب وكباب ، جريدة نهضة مصر ، ٥ نوفمبر ٢٠٠٣م . محمد حسن الألفى ، الشيطان يعظ المشكلة أن البضاعة سليمة والبائع غشاش ، جريدة نهضة مصر ، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣م . عماد الدين أديب ، ليبراليون نعم أغبياء لا ، جريدة نهضة مصر ، ٣ ديسمبر ٢٠٠٣م .

(٥١) عماد الدين أديب ، السحابة السوداء تراث فرعونى ، جريدة نهضة مصر ، ١٢ نوفمبر ٢٠٠٣م . عمادالدين أديب ، القهر البيروقراطى ، جريدة نهضة مصر ، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٣م .

(٥٢) عماد الدين أديب ، سلامة مصر وسلامة الرئيس ، جريدة نهضة مصر ، ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣م .

(٥٣) هالة مصطفى ، الافتتاحية : الفرد مصدر سعادة المجتمع ومستحقها ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثالثة ، العدد ١١ ، يوليو ٢٠٠٣م ، ص ٦-٧. وقد دار ملف هذا العدد حول حرية التعبير والإبداع بين القانونى والسياسى والثقافي. هالة مصطفى ، الافتتاحية : الدولة وجدت لتبقى ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، صيف ٢٠٠١م ، ص ص ٥- ١٢. هالة مصطفى ، الافتتاحية : المرأة والتحديث ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثانية ، عدد ٦ ، ربيع ٢٠٠٢.

(٥٤) هالة مصطفى ، الافتتاحية : الليبرالية المفتقدة عربيا ، الديمقراطية ، السنة الثانية ، العدد ١٠ ، ربيع ٢٠٠٣م ، ص ٥-٨. وكان ملف العدد عن الليبرالية ومستقبل الديمقراطية فى العالم العربي.

(٥٥) هالة مصطفى ، الافتتاحية : الليبراليون وصنع المستقبل ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثالثة ، العدد ١٢ ، أكتوبر ٢٠٠٣م ، ص ٥-٨. وكان ملف العدد بعنوان الدين والسياسة هل من مراجعة.

(٥٦) هالة مصطفى ، الهجوم على أمريكا و الافتتاحية : السياسة الأمريكية بين المثالية والواقعية ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد ٤ ، أكتوبر ٢٠٠١م ، ص ٥ - ١٤. هالة مصطفى ، الافتتاحية : أمريكا والديمقراطية فى الشرق الأوسط ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، أكتوبر ٢٠٠٢م ، ص ٥ - ٨.

(٥٧) المرجع السابق. وكان ملف العدد حول التعليم ومستقبل مصر وقد تضمن دراسات حول ضرورة تجديد الخطاب الديني.

(٥٨) هالة مصطفى ، الافتتاحية : المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثالثة العدد ٩ ، يناير ٢٠٠٣م ، ص ٥ - ٨.

(٥٩) مصطفى ، الافتتاحية : الديمقراطية والدراسات المقارنة قضايا ومشكلات ، مجلة الديمقراطية ، السنة الأولى ، العدد ١ ، شتاء ٢٠٠١م ، ص ٧ - ١٦.

(٦٠) هالة مصطفى ، الافتتاحية : المشروع السياسى الإسلامى : هل نجح فى تقديم بديل ، مجلة الديمقراطية ، السنة الثانية ، العدد ٥ ، يناير ٢٠٠٢م .

(٦١) M. Gianni, Op.cit.

(٦٢) J. Shklar, La citoyenneté américaine, Paris, Calmann Levy, 1991, p.359, J. Leca, La citoyenneté entre la notion et la société civile, in :Colas, D.Emeri,C. Zylberberg,(eds.), Citoyenneté et nationalité, Paris, P.U.F., 1991, p 466

R. Kastoryano, La citoyenneté au déla du sang et du sol, in : Remy leveau et autres(eds.), L'Islam en France et en Allemagne : Identités et citoyennetés, Paris, IFRI, 2001, p p 17- 35

(.L).Machado, Des cultures îles á la société archipel : Critique de la conceptualisation multiculturaliste de la différenciation sociale et culturelle, Revue Suisse de sociologie, vol. 23, N. 2, 1997, p p 303-327.

(٦٣) J. Duchastel, La citoyenneté dans les sociétés contemporaines : Entre mondialisation des marches et revendications démocratiques, www.chaire-med.ca